

نظم مقدمته ابن رشد

في مذهب الإمام ما للرب رضى الله عنه

تأليف

عبد الرحمن الرافعي

من علماء القرن التاسع الهجري

ويليه : منظومة مبطلات الصلاة للولي البكري سيدي محمد الرقيق

وعليهما تقريرات من شرح التائي

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

نظم مقدمة ابن رشد

فِي مَذْهَبِ الْأَمَامِ مَا لَكَ بِرِضَى اللَّهِ عَنْهُ

تأليف

عبد الرحمن الرافعي

من علماء القرن التاسع الهجري

وبيليه : منظومة مبطلات الصلاة للولي البكري سيدي محمد الرقيق

وعليهما تقريرات من شرح التتائي

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

مَنْ بَرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُنْقِئَهُ فِي الدِّينِ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْفَقِيهُ (عَايِدُ الرَّحْمَنِ)	مِنْ بَعْدِ بِسْمِ اللَّهِ ذِي الْإِحْسَانِ
(الْحَمْدُ لِلَّهِ) الْعَظِيمِ الْخَالِقِ	الْبَارِي مِنْ غَيْرِ شَكْلِ سَابِقِ
نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْآلَاءِ	بِحَمْدٍ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ
لِأَنَّهُ الْمُوصُوفُ بِالْحَمَائِدِ	رَبُّ لِكُلِّ نَاطِقٍ وَجَامِدِ
وَأَعْلَمَ هَذَاكَ اللَّهُ بِالسَّدَادِ	بِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ
أَنْ يَعْلَمُوا ^(١) بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ	فِي حَالَةِ السِّرِّ وَفِي الْإِعْلَانِ

(١) أى فرض على العباد أن يعلموا بقلوبهم في سرهم وينطقوا بألسنتهم ، ف قوله .
في حالة السر وفي الإعلان تأكيده لقوله : أن يعلموا بالقلب واللسان ، وظاهره اشتراط
النطق باللسان ، وإليه ذهب الجمهور ، فمن آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو كافر . وقال
القاضي أبو بكر الباقلاني : لا يشترط ، وبه قال ابن رشد وهو ظاهر قول المدونة : لو
أجمع على الإسلام بقلبه ، فاعنسل له أجزاءه ، وإن لم ينو الجنابة لأنه نوى الطهر ، ولما
كان ظاهرها مخالفا للجمهور نسب ذلك ابن الحاجب للمدونة ، وأردفها بقوله : وهو
مشكل . وقال بعض المتأخرين : لعله يجمع بين القولين بحمل الأول على غير العازم على
النطق ، والثاني على العازم عليه ، واختلف العلماء هل الأفضل للمكلف عند التقطع
بلا إله إلا الله مد الألف من لا النافية أو القصر ، فمنهم من اختار المد ليستشعر المتلفظ
بها نفي الألوهية عن كل موجود سوى الله تعالى ، ومنهم من اختار القصر فلا تخترمه
الجبته قبل التلظ بذكر الله . و فرق الرازي بين أن يكون أول كلمته فيتصر ، وإلا فيمد .

أَنْ لَا إِلَهَ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ
 فَكَيْدُ الْمُخْدَثِ ذَاكَ عَابِثُ
 وَاللَّهُ دَائِمُ الْوُجُودِ وَالْقِدَمِ
 سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ بِدَايَةٌ
 وَلَا لَهُ شَبَهٌ بِشَيْءٍ لَا وَلَا
 وَالشُّبُهَ لَا يَصِيحُ فِيمَنْ لَا يَرَى
 جَلَّ عَنِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ
 وَأَنَّهُ لَهُ الصِّفَاتُ الْعَالِيَةُ
 مُهَيَّنٌ مُصَوِّرٌ قَهَّارُ
 لَهُ الْكَلَامُ وَاسْمِعٌ وَبَصِيرُ
 لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ
 وَفَاعِلٌ يَفْعَلُ مَا أَرَادَهُ
 إِذْ مَالَهُ فِي مُلْكِهِ مِنْ مَانِعٍ
 وَأَنَّهُ جَلَّ لَهُ الْأَسْمَاءُ
 • لِأَنَّهَا كَلَامُهُ حَقِيقَةٌ
 وَوَعَدَ اللَّهُ دُخُولَ الْجَنَّةِ
 وَكُلُّ شَيْءٍ حَدِيثٌ سِوَاهُ
 إِذْ كُتِبَتْ مُفْتَقِرَةٌ وَحَادِثُ
 فَلَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَسَاقِهُ غَدَمُ
 وَلَا لَهُ حَزْدٌ وَلَا نِهَاطَةٌ
 يُشَبِّهُهُ مَا فِي الْقَوْلِ خُيَلَا
 وَذَلِكَ وَهُمْ فِي الْقَوْلِ وَافِتِرَا
 هَذَا مِنَ الْمُفْتَقِدِ الْجَمِيلِ
 حَتَّى عَلِيمٌ قَادِرٌ وَبَاقِيَةٌ
 مُدَبِّرٌ لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ
 لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَلِيلٍ أَوْ خَفِيرِ
 خَرَدَلَةٌ يَأْتِي بِهَا الْفَعْلُ
 كَمَا لَهُ الْأَحْكَامُ وَالْإِرَادَةُ
 جَلَّ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْمَنَازِعِ
 قَدِيمَةٌ لَا يَذَرِكُهُ فَنَاءُ *
 لَيْسَتْ بِخَالِقٍ وَلَا مَخْلُوقَةٍ
 مَنْ يُخَصِّمُهَا وَعَامِلًا بِالشُّبُهَةِ

وَأَنَّهُ لَمْ تَكْمَلِ الشَّهَادَةَ^(١) إِلَّا بِذِكْرِ صَاحِبِ الزُّهَادَةِ
 مُحَمَّدٍ بْنِ يَنَى الْإِسْلَامِ
 جَعَلَهُ مَقْرُونًا فِي الْأَذَانِ
 أَرْسَلَهُ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ
 وَصَادِقٌ مُصَدِّقٌ لِمَقَالَةٍ
 فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمَ
 وَبَعْدَ تَحْمِيدِ اللَّهِ فِي الْأَنْبِيَاءِ
 عَلَى نَبِيِّ خُصٍّ بِالْجَلَالَةِ
 إِلَّا بِذِكْرِ صَاحِبِ الزُّهَادَةِ
 عَلَيْهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 مَعَ اسْمِهِ كَذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ
 هَدَى هُمْ وَرَحْمَةً ذَا حَقٍّ
 فِي كُلِّ مَا جَاءَ بِهِ أَوْ قَالَهُ
 وَاجِبَةٌ فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ
 بِهِ عَلَى عِبَادِهِ وَتَمَامًا
 نُنْشِئُ إِذَا بِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ
 مُحَمَّدٍ مُكْمِلِ الرِّسَالَةِ

(١) أى لم تكمل الشهادة التى يحصل بها الدخول فى الإسلام وتم إلا بذكر صاحب الزهادة ، وهو سيدنا وحبيبنا وشفيقنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بأن يعهد له بالرسالة ، وهو عليه الصلاة والسلام أرشد الزاهدين ، ومن زهده عليه أفضل الصلاة والسلام شد الحجر على بطنه من الجوع ، وقد عرضت عليه كنوز الأرض فلم يرز بشيء منها ، وفى قول الناظم : لم تكمل الشهادة وقوله : بنى الإسلام إشارة إلى أنه يجب تقديم الشهادة لله تعالى بالوحدانية على الشهادة لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، فلو عكس ذلك لم يصح إسلامه كما نقله النووي عن القاضي أبى الطيب ، وذكر الحلبي أن الموالاة بينهما غير شرط ، فلو تراخى الإيمان بالرسالة من الإيمان بالله مدة طويلة صح ، وقول الناظم : بنى بالثناء التحية واللقاء : أى بنى ، ويحتمل أنه بالباء الموحدة والقاف من البقاء : أى بنى الإسلام ودام .

• تنبيه : قول السهيلي : اسمه فى التوراة أحمد غلطه ابن القيم بأن اسمه فيها إنما هو محمد ، ولعل ما حكاه عن السهيلي تحريف من الكاتب لأن ذلك إنما هو اسمه فى الإنجيل .

وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ الصَّحَابَةِ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ بُلُوغَ الْقَصْدِ
وَرُبَّمَا لِفَيْزِهِ زِيَادَةٌ
لِيَكْمُلَ أَوْ شَيْخٍ أَوْ الصَّبِيَّانِ
وَقَدْ أَذِنْتُ فِي صَلَاحِ اللَّخْلَخِ
ذَوِي الثَّقَى وَالْمَجْدِ وَالْإِنَابَةِ
لِنَظْمِنَا [فَرَايِضَ ابْنِ رُشْدٍ]
تَزِيدُهَا كَيْ تَحْصُلَ الْإِفَادَةُ
أَوْ مَنْ يُرِيدُ عِلْمَ هَذَا الشَّانِ
لِكُلِّ ذِي لُبٍّ مَدَاوِرَ الْعَمَلِ

فرائض الوضوء

الْقَوْلُ فِي الْمَفْرُوضِ وَالْمَسْنُونِ
[فَرُوضُهُ] قَدْ وَرَدَتْ ثَمَانِيَةٌ
أَوَّلُهَا الْبَدَأُ بِغَسْلِ الْوَجْهِ
وَعَيْنُكَ الْيَدَيْنِ لِلْمَرَّافِقِ
وَعَسَلُكَ الرَّجْلَيْنِ لِلْكَعْبَيْنِ
اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَيْهَا أَجْمَعُ
إِثْنَانِ فِي مَذْهَبِنَا جَلِيسَةٌ
وَمُطَاقُ الْمَاءِ مَعَا يَا قَارِي
وَالْخُلْفُ فِي الْقَوْرِ وَفِي التَّرْتِيبِ
وَيَسْقُطُ الْقَوْرُ مَعَ النَّسْيَانِ
وَزَادَ غَسِيرُهُ عَلَى هَذَيْنِ
وَالْمَاءُ بِالْيَدِ عَلَى الْأَغْشَاءِ
مِنْ الْوَضُوءِ يَا أُولَى الْفُنُونِ
إِقْضِ بِهَا فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ
كَمَا أَتَى مِنْهَا عَلَيْهِ
وَمَسْحُكَ الرَّأْسِ بِمَاءٍ لَاصِقٍ
فَهَذِهِ الْفُرُوضُ فَرَضٌ عَيْنٍ
وَلَا خِلَافَ فِيهَا عَنْهُمْ يُسْمَعُ
وَبِالْإِتِّفَاقِ فِيهَا وَهِيَ النِّيَّةُ
وَهُوَ الطَّهُّورُ رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا
نَقْلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ اللَّيْسِ
وَالَّذِي كَرُّ يُبْقِيهِ عَلَى الْإِنْسَانِ
تَحْلِيلُنَا أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ
مَعَ عُمُومِهَا يَنْقُلُ الْمَاءُ

وَكَوْنُهَا طَاهِرَةً مِنَ الدَّنَسِ إِذْ لَا يَصِحُّ طَهْرُهَا مَعَ النَّجَسِ
وَقِيلَ فِي التَّرْتِيبِ فَرَضٌ وَاجِبٌ عَنْ مَالِكٍ يُرْوَى فَلَا تُجَانِبُ
ابْنُ رِيَادٍ قَالَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَالْمَدَنِيُّونَ كَأَبِي مُصْعَبٍ
وَاللَّهُ فِي تَنْزِيلِهِ قَدْ رَتَّبَهُ وَاسْتَعْمَلَهُ نَدِيْنًا وَصَوْبَةً
فَدَانَتْهُى الْفَرَضُ هُنَا فِي قَوْلَتِي لَكِنَّ فِي التَّرْتِيبِ قُلُ بِالسَّنَةِ
(الْقَوْلُ فِي سُنَنِ السُّطَّرَةِ عِدَّتُهَا فِي النُّقْلِ اثْنَا عَشْرَةَ)
خَمْسَةٌ فِي الرَّأْسِ بِاتِّفَاقٍ ^(١) مَضْمُضَةٌ مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِنْشَاقِ ^(٢)
وَعُدَّ الْإِسْتِنْشَاقُ مِنْ ذَا الْفَنِّ وَجَدُّ الْمَاءِ لِمَسْحِ الْأُذُنِ
وَالرُّدُّ لِلْيَدَيْنِ فِي الْمَسْحِ اعْلَمَ مِنْ آخِرِ الرَّأْسِ إِلَى الْمُقَدَّمِ
وَالْخُلْفُ فِي غَسْلِ الْيَدِ ابْتِدَاءً مِنْ قَبْلِ أَنْ تُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ

(١) إن أراد الاتفاق على كون الخمسة في الرأس فغير ظاهر للخلاف في الأذنين هل هما من الرأس ، أو من الوجه ، أو ما يلي الرأس منه ، وما يلي الوجه منه ، أو هما عضوان قائمان بأنفسهما ، وإن أراد الاتفاق على السنة فغير ظاهر أيضا لوجود الخلاف في المضمضة والاستنشاق؛ فإن ابن القاسم قال في تاركهما عمدا : يعيد في الوقت ، وعنه لإعادة عليه ويستغفر ، وقال غيره : يعيد أبدا . قال العوفي : إما لكونهما عنده واجبتين ، وإما للتلاعب والعبث .

(٢) ذكر في هذا الشطر مسألتين : الأولى : المضمضة ، وحقيقتها تطهير باطن الفم . وصفها : أن يأخذ الماء بفيه ، فيخضضه من شدة إلى شدة ، ثم يمجعه ما استطاع كذا قال عبد الوهاب ، وتردد الفاكهاني في كون الحج من تمام السنة أم لا ؟ وأما ظاهر الشفتين ففرض ، وتعمل المضمضة قبل الاستنشاق . والثانية : الاستنشاق ، وحقيقتها : غسل داخل الأنف ، وصفته : جذب الماء فيه لحياشيمه بنفسه ، وأما ما إذا من الأنف فواجب ، ويستحب أن يبلغ فيها ما لم يكن صائغا لحوف فساد صومه بوصول نبيء خلفه .

وَمَنْعَةٌ ثَانِيَةٌ فِي الرَّأْسِ
كَذَاكَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ
وَالْبَدَنُ بِالْيَمِينِ مِنْ قَبْلِ الْبَسَارِ
كَذَاكَ اسْتِيعَابُ مَنْعِ الْأَذْنَيْنِ
وَالثَّامِنُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ وَاجِبَيْنِ
[فصل] وَلِلْوُضوءِ قُلُوبُ فَضَائِلُ
فَبَعْدَ بِسْمِ اللَّهِ فِي الْبِدَايَةِ
وَاجْتَمَعَ وَعَاءُ الْمَاءِ عَنْ يَمِينِكَ
وَقَلَّلِ الْمَاءَ وَخَلَّلِ الْيَدَيْنِ
وَفِي السُّوَالِكِ خَصْلَةٌ جَلِيلَةٌ
فِي فِعْلِهِ قَالُوا رَضِيَ اللَّهُ
وَقِيلَ فِي تَخْلِيلِ شَعْرِ اللَّحْيَةِ
[فصل] وَلِلْوُضوءِ مَكْرُهَاتُ
عَدُوِّ ابْنِ رُشْدٍ فِي فُرُوعِ ثَابِتَةٍ
وَلَيْسَ فِي الْمَسْوُوحِ إِلَّا وَاحِدَةٌ
وَكَرِهُوا وَاحِدَةً فِي الْغُسْلِ
وَالْمَاءُ مَا زَادَ عَلَى الْكِفَايَةِ
وَالْمَاءُ مَا مَاتَ مِنَ الْحَشَائِشِ

وَالْبَدَنُ مِنْ أَوَّلِهِ بِالْمَنْسِ
بَعْدَ غُحُومِ الْمَاءِ فَأَنَّهُمْ قَوْلِي
وَالْفَسْلُ لِلْبَيَاضِ وَمَوْضِعُ الْعِذَارِ
مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَصَمَخَيْنِ
فَرَضًا وَمَسْنُونًا لَا غَيْرُ ذَيْنِ
أَرْبَعَةٌ وَمِثْلُهَا بِأَسَانِلُ •
اسْتَضْحَبِ الذُّكْرَ إِلَى النِّهَايَةِ
وَجَنَّبِ الْوُضوءَ عَنْ خَلَاثِكَ
وَخَلَّلِ الرَّجُلَيْنِ أَيْضًا مِثْلَ ذَيْنِ
لَكِنَّهُمْ عَدُوهُ فِي الْفَضِيلَةِ
وَمُذْهِبُ رَوَاحِ الْأَفْوَاهِ
فَرَضٌ وَقِيلَ الْعَكْسُ يَأْذَا الْفِطْنَةِ
كَأَنَّ لَهُ شَرْطًا وَمُوجِبَاتُ
مَا زَادَ فِي الْمَسْئُولِ فَوْقَ الثَّالِثَةِ
وَنُكْرَهُ الَّتِي عَلَيْهَا زَائِدَةٌ
إِلَّا لِعَالِمٍ كَذَا فِي النُّقْلِ
فَبِدْعَةٌ جَاءَتْ بِهَا الرُّوَايَةُ
فِيهِ كَعَقْرَبٍ وَكَالْفَرَّاشِ

لَا يُكْرَهُ الْوُضُوءُ مِنْهُ قُلٌ بِهِ
وَالْمَاءُ مِنْ قَمِ الدَّوَابِ الْقَاطِرُ
وَعُدَّ فِي الْمَكْرُوهِ كُلُّ مَاءٍ
وَيُكْرَهُ الْوُضُوءُ قُلٌ فِي آيَتِهِ
وَقِيلَ فِيهِ إِنَّهُ حَرَامٌ
وَمَا عَلَيْكَ خُرُجٌ فِي شُرُوبِهِ
وَسُورُهَا فَذَلِكَ مَاءٌ طَاهِرٌ
مُسْتَقَمٌ خَالٍ مِنَ الْإِذَا
مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مُسَاوِيَةٍ
وَمِثْلُهُ الشَّرَابُ وَالطَّلْعُ

نواقض الوضوء

[فصل] وَلَا وَضُوءَ مُوجِبَاتُ
نُوجِبُهُ قَالُوا بِلَا خِلَافٍ
فَالْتِسَعَةُ الْأُولَى خُرُوجُ الْبَوْلِ
أَوْ مِنْ خُرُوجِ الرِّيحِ أَوْ مِنْ مَذْيٍ
أَوْ مِنْ خُرُوجِ الدَّفَاقِ لِكِنِّهِ
وَعَائِطُ وَالرِّيحُ بِالشَّرْطَيْنِ
فَهَذِهِ الْأَخْذَاتُ وَالْأَشْبَابُ
فَيَجِبُ الْوُضُوءُ بِاللَّامَةِ
وَإِنْ يَجِدُهَا لَمْ يَسْ خُذْ خَبَرَهُ
وَمِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ
وَمِنْ تَحَبُّطِ الْجُنُونِ أَيْضًا
فَتِسَعَةٌ مِنْهَا حَكِي الرُّوْلَةُ
وَتِسَعَةٌ مِنْهَا عَلَى اخْتِلَافٍ
عَلَى سَبِيلِ عَادَةٍ مِنْ أَضَلِّ
أَوْ مِنْ خُرُوجِ غَائِطٍ أَوْ وَدْيٍ
يَجِبُ مِنْهُ الْفُسْلُ نِلَتْ الشُّبَّةُ
وَالْوَدْيُ وَالْمَذْيُ بِفَتْرَيْنِ (١)
ثَانِي بِهَا لِكِي يَنْفِي الصَّوَابُ
وَقَضَاهَا لِلذَّةِ الْمُجَانِسَةِ
وَمِثْلُهَا الْقُبْلَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ
أَوْ نَوْمٍ أَوْ سُكْرِ بِلَا امْتِرَاءٍ
مَهْمَا تَحَا مِنْ مَسْهَا تَوْضًا

(١) هذا البيت ساقط في بعض النسخ ، وليس هو من كلام الناظم ، وهو معنى
البيت السابق ، وهو قوله : أَوْ مِنْ خُرُوجِ الرِّيحِ الْح .

إِذَا كَلَّ عَالِمٌ بِهِ يَقُولُ وَالْخُلْفُ فِي اغْتِسَالِهِ مَنْقُولُ
وَالْتُنْسُقَةُ الثَّانِيَةُ الْمُقَدَّمَةُ خُذْهَا وَكُنْ لِعِلْمِهَا مُعَلِّمَةُ

وَالْخُلْفُ^(١) فِي الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ

وَبِالْوُضُوءِ مِنْهُ جَاءَنَا الْأَثَرُ

مِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ الْأَصَابِعِ	كَأَنَّ أَتَى عَنْ صَاحِبٍ وَتَابِعٍ
وَالْخُلْفُ فِي التَّذْكَارِ مَعَهُ الْإِشْتِهَاءُ	وَالْخُلْفُ فِي الْمَرَأَةِ مَسَّتْ فَرْجَهَا
فَإِنْ تَكُنْ قَدْ أَلْطَقْتَ يَأْتَالِي	تَوَضَّأَتْ قُلُّهُ وَلَا تَبَالِي
وَالْخُلْفُ فِي الْقُبْلَةِ إِنْ تَجَرَّدَتْ	عَنْ لَذَّةٍ وَقَصْدِهَا وَانْفَرَدَتْ
وَالْخُلْفُ فِي اللَّسِّ بِغَيْرِ اللَّذَّةِ	وَالرَّفْضُ لِلْوُضُوءِ ثُمَّ الرُّدَّةُ
وَإِخْرَاجُ بَهْذِهِ الصِّفَاتِ الظَّاهِرَةِ	مَهْمَا بَدَتْ فِي ثِقَلِ ذِي الْمُبَاشَرَةِ
إِلَّا وَضُوءٌ أَعْنَى أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ	حَلَّى الَّذِي بَاتِي بِهِ هَذِهِ الصُّفَّةُ

(١) اختلفت الآثار فيه عنه عليه الصلاة والسلام فروى جماعة الوضوء من ماله منهم : أبو هريرة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابر وأبو أيوب الأنصاري ، وبسرة رضى الله عنهم ، وروى طلق بن علي قال : قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل كأنه بدوى ، فقال يا رسول الله : ما ترى على الرجل إذا مس ذكره بعد ما توضأ ؟ فقال : وهل هو إلا بضعة منك . واختلف في الوضوء بحسب اختلاف الأحاديث فذهب جماعة إلى وجوب الوضوء مطلقا من ماله ، وضمفوا حديث طلق ، وجعلوه منسوخا بحديث بسرة ، وصحح أهل العراق حديث طلق .

وقالوا : هذه علة نعم بها البلوى ، ولو كان الوضوء منه واجبا لبينه صلى الله عليه وسلم لأمة ، ولعرفه أكابر الصحابة ، وأرادوا الجمع بين الأحاديث ، فقالوا : إن وجد اللذة وجب الوضوء ، وإلا فلا ، ومنهم من فرق بين العمد والذيان ، فحمل حديث بسرة على العمد ، وحديث طلق على الذيان ، واختلفت الروايات عن مالك ، وانحصر صاحب المختصر على النقص بمطلق مس ذكره المتصل سواء من عمد أو سهوا .

وَجَاءَ فِي الرَّفْضِ عَلَى مَا أَذْكَرُ
وَبِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ
وَالشُّكِّ فِي الْحَدَثِ يَأْذَا الْفَهْمِ
فَيَبْتَدِي وَضُوءَهُ إِنْجَابًا
وَخَارِجٌ عَلَى خِلَافِ الْقَادَةِ
كَتَلَسِ الرَّيْحُ نَعْمَ وَالْبَوْلِ
وَيُسْتَحَبُّ قَالَ بِقَضِ الْحَذَقَةِ
أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ فَرَضٍ
وَالْمُسْتَحَاضَةُ عَلَى ذَا الْمَهْمِ
وَالدَّوْدُ^(١) وَالْحَصَاةُ وَالْبَاسُورُ
وَأَبْسَ فِي الدَّمِ^(٢) سِوَى غَسْلِ الدُّبُرِ

كَفَرَحَةٍ نَكَاتَهَا لِأَخِيلِ ضَرْفَةٍ

(١) أي الشهر في كل واحد من الثلاثة عدم الفرض ، وسواء خرج الأولان ببل أو لا ، ومقابل المنهور الفرض في الأولين إن خرجا مبتلين ، وإلا فلا . والباسور بالياء الوحدة أجمعى : وجع بالفتحة يورمها من داخل وخروج التآليل منها ، وبالنون هربي : اغتياح عروقها وجريان الدم منها ومادتها ، وقيل : بالفتحة للفتحة ، وبالنون للأقف ، الأسفل للأخيل ، والأعلى للأعلى .

ه نكيل ، لو رد الباسور يده عن عما يصيبها منه إن كثر الرد بها وإن كثر مطأصابها غير تكرار الرد وجب غسلها ، ولو أصاب بل الباسور ثوب صاحبه لم يلزمه غسله

(٢) يعني لبس في الدم الخارج من الدبر غير غسله ، ولا بغض الوضوء ، ولا خصوصية الخارج من الدبر بل والفعل كذلك في غير الحيض ، وكذا الخارج من البدن =

مسجد الجبلاني أدار

باب الغسل

[فصل] [وَالْغُسْلُ شُرُوطُ بَادِيَةٍ
شُرُوطُهُ الْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ
وَمِنْ شُرُوطِهِ دُخُولُ الْوَقْتِ
وَمَوْجِبَاتُهُ بِلَا إِشْكَالٍ
خُرُوجُ مَاءٍ دَافِقٍ لِلذَّةِ
وَبَتَقْيِيبِ مَوْضِعِ الْخِتَانِ
وَلَا تَقْطَاعِ الْحَيْضِ وَالنُّفَاسِ
وَقَطْمُهُ يَكُونُ بِالْجُفُوفِ
كَذَاكَ إِنْ بَلَغَ أَقْصَى الْغَايَةِ
وَغَايَةُ النُّفَاسِ قُلُّ شَهْرَيْنِ
وَاخْتَلَفُوا فِي غُسْلِهَا إِنْ وَلَدَتْ
وَلَا يَحِلُّ الْوُطْءُ قَبْلَ الْغُسْلِ
وَكَافِرٌ مَرَّةً بِالْأَغْنَسَالِ
وَعُسْلُهُ يَكُونُ لِاجْتِنَابَةِ
وَمَوْجِبَاتُ يَقْتَضِيهَا وَافِيَةٌ
وَالْعَقْلُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِغْلَامُ
وَصَائِعٌ قَالُوا بُلُوغُ الدَّعْوَةِ
عَلَى النِّسَاءِ وَعَلَى الرِّجَالِ
فِي النَّوْمِ كَانَ ذَلِكَ أَوْ فِي الْبَيْتَةِ
فِي أَيِّ مَا فَرَجَ مِنَ الْحَيَوَانِ
وَالْخُرُوجُ الْحَمْلُ خَذُ قِيَاسِي
أَوْ قِسْمَةٍ بَيْنَا مِنَ الْمَعْرُوفِ
خَمْسَةُ عَشَرَ هِيَ النِّهَايَةُ
هَذَا الَّذِي قَدْ صَحَّ دُونَ مَبْنِ
بِلَا دَمٍ هَذَا الَّذِي قَدْ تَحَلَّتْ
لِأَنَّهُ دَانَهُ كَذَا فِي النُّقْلِ
مَهْمَا أَتَاكَ مُنْهًا فِي الْحَالِ
وَمَرَأَةٌ لِلْحَيْضِ وَالْإِصَابَةِ

== لقصاد أو غيره خلافاً لأي حنيفة ، وكذلك الخارج من الفرجة والدم لا يعني منه إذا
نسكاًها : أي فتحها ، أو عصرتها ، وظاهر كلام صاحب المختصر عدم الغفر مطلقاً ،
وليس كذلك بل يعني عما دون الدم .

بَيَانُ حُكْمِ الْفُضْلِ مِنْ فَرَائِضَ وَسُنَنِ وَفَضِيلَةٍ

[فصل] تَبَيَّنَ فِيهِ فَرَضُ الْفُضْلِ
فَالْفَرَضُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ
وَالْفُورُ وَالذَّكَ بِمَاءٍ يَصْحَبُهُ
مُسْتَوْعِبًا كَذَا جَمِيعَ الْجَسَدِ
وَمَنْ تَكُنْ قَدْ قَصُرَتْ يَدَاهُ
وَالذَّكَ لَا يَصِحُّ بِالتَّوَكُّلِ
وَالْقُضْدُ فِي الطَّهَارَةِ الْإِعَابَةُ
فَتَقِلُّ الْفَرْجَ وَمَا حَادَاهُ
بَعْدَ زَوَالِ مَائِهِ مِنَ الْأَذَى
وَقَدَّمَ الْوُضُوءَ إِنْ أُرِدَتْهُ
وَأَحْذَرُ فِي الْأَغْتِسَالِ مِنْ مَسِّ الدُّكْرِ
• وَتَابِعَ مَخَافًا بِالرُّفْقِ
وَسُرَّةَ عَمَقًا وَعَمَقًا وَالدُّبُرَ
لِأَنَّهُ مَخْرَجُكَ فِي الْجَنَابَةِ
وَتَحْتَ رُكْبَتَيْكَ ذَلِكَ مَجْمَعُ
وَتَابِعِ الْقَبَّ وَالْعُرْفُوبَا
وَالنَّخْدَ احْفَظْ رَأْسَهُ وَعُقْدَةَ
وَتَابِعِ الشُّقُوقَ وَالْأَعْكَانَا
وَسُنَّةٌ مَشْهُورَةٌ فِي النَّقْلِ
بَيْنَهُ نَحْمُ طَاهُورُ الْمَاءِ •
فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَذَلِكَ مَذْهَبُهُ
بِالْمَاءِ وَالذَّكَ وَإِمْرَارُ الْيَدِ
بِذَلِكَ بِالْمَنْدِيلِ أَوْ سِرَاةٍ
إِلَّا لَدَى آفَةٍ أَوْ غَلِيلٍ
إِذَا تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ
بَيْنَهُ الْفَرَضُ وَلَا تَنَاسَهُ
أَوْ مَعَهُ يَصِحُّ فِيهِ ذَا وَذَا
وَالْفُضْلُ يَكْفِي عَنْهُ إِنْ تَرَكَتَهُ
فَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْهُ إِنْ صَدَرَ
تَحْتَ الْجَنَاحَيْنِ وَتَحْتَ الْحَلْقِ
إِسْتَرْخِ فِي غَدْلِهِ وَلَا تَسِرْ
مِنْ جُمْلَةِ الْمَخَابِعِ الْغِيَابَةُ
وَمِثْلُهُ الرُّفْعُ كَذَلِكَ يَتَّبَعُ
وَأَسْفَلَ الرُّجَائِينَ قُلْ وَجُوبَا
وَبَيْنَ أَلْيَتَيْكَ وَهِيَ الْمَقْدَةُ
وَتَابِعِ مَاغَارَ حَيْثُ كَانَ

وَإِنْ يَكُنْ فِي قَعْلِهِ مَسْقَةٌ
إِلَّا صَمَاحَ الْأُذُنِ مَسْحًا يُفَعْلُ
وَيَحْلُلُ الْأَخْيَةَ وَالْأَصَابِعَا
وَالْكَفَّ بِالْكَفِّ كَذَلِكَ يُفَعْلُ
وَيُوسَخُ الْأَطْفَارُ^(١) إِنْ تَرَكَتَهُ
وَأَجْمَعَ رُؤُوسَهَا بِوَسْطِ الْكَفِّ
وَحَرَّكَ الْخَاتَمَ فِي اغْتِيَالِكِ
وَاحْفَظْ رَعَاكَ اللَّهُ ذِي الْحَاسِمِ
نَمِّهِ بِالْمَاءِ وَاذْلِكَ قُوَّتُهُ
وَمَاعَلَا عَنْهُ جَمِيعًا يُفَعْلُ
وَعَقْدَ الْأَنَامِلِ اغْسِلْ تَابِعَا
فِي حَالَةِ التَّخْلِيلِ أَوْ مُنْفَصِلُ
فَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ أَوْ زِلَّةُ
وَاغْسِلْ فَإِنَّ غَسْلَ ذَلِكَ يَكْفِي
وَالْخُرُصُ وَالسُّوَارُ مِثْلُ ذَلِكَ
لِأَنَّهَا فِي الطَّهْرِ كَالطَّوَابِعِ

[فَضْلٌ] وَبَعْدَ الْفَرَضِ تَتْلُوهُ السُّنَنُ

لَكِنِّي يَجِي^(٢) الْفُلُّ عَلَى أَهْدَى سُنَنِ
فَسُنَنِ الْفُلِّ^(٣) وَضُوءٌ قَبْلَهُ
وَسُنَّةُ غَسْلِ الْيَدِ ابْتِدَاءً
كَذَلِكَ غَسْلُ الرَّأْسِ قَبْلَ الْجَسَدِ
وَالْبَدَنِ بِالْمِيَاهِ فَلْتَعْلَمَا
وَقَوْلُهُ قَرَضَ فَحَصَّلَ فَضْلَهُ
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْخِلَهَا الْإِنَاءَ
فَسُنَّةٌ قَالَتْ بِهَا ابْنُ رُشْدٍ
فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ قَدْ تَقَدَّمَ

(١) هذا التخيير ظاهر في أنه منصوص عليه ، وقد قال الجزولي : لم أر في ذلك
مصرياً إلا أنهم قالوا : تهليم الأظفار من الفطرة ، لئلا يؤدي لاجتماع الأوساخ فتصير لحة .
(٢) الياء من يجي ساكنة ، وقوله أهدى سنن بفتح الهمزة : أي أهدى طريق .
(٢) ذكر أن من سنن الفسل : تقديم أعضاء وضوئه يريد كاملة مرة مرة بنية
الفرض فيه ، هذا والذي ذكره عياض وابن بشر وغيرها أنه مستحب ، والتصر عليه
صاحب المختصر ، وقوله : فحصل فضله : أي فضل تقديم أعضاء الوضوء ، ولا يريد
أنه فضيلة بعد حكمه بنية لتأنيها .

رَفِيهِ تَابِي سُنَنِ الطَّهَّارَةِ مَنَظُومَةً بِأَحْسَنِ الْعِبَارَةِ

باب فضائل الغسل

وَفَضْلُهُ الْبَدَنُ بِبِسْمِ اللَّهِ
وَعَمَلُهُ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَاءِ
وَاحْتُ عَلَى الرَّأْسِ ثَلَاثَ حَتِيَّاتٍ
الْقَوْلُ فِي الْمَكْرُوهِ حَالِ الْغُسْلِ
الْفُسْلُ مَكْرُوهٌ فَخُذْ قِيَاسَهُ
وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِلَا اسْتِنَارٍ
وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِمَاءٍ شَمْسًا
وَالْمَاءُ إِنْ وَلِغَ فِيهِ الْكَلْبُ^(٢)
لَكِنَّهُ فِي حَالِ الْأَضْطِرَّارِ
وَلَا يَضُرُّهُ وَلَوْ غُ الْمَرْءُ
وَالطَّيْرُ تَحْوَلُ الطَّهَّارَةُ
وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِسُورِ الْكَافِرِ
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ فِيهِ كَلَّا
وَقِيلُ الْإِسْتِرَافِ فِي الْمِيَاءِ
وَحَلَّ الرَّأْسِ بِبَلِّ الْمَاءِ
وَأَضْفِثِ الْوَمْرَةَ كُلَّ الْأَضْفَاطِ
لِكُلِّ مَطْلُوبٍ بِهِ فِي الْغُسْلِ
فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِهِ نَجَاسَةٌ
فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَفِي الصَّحَارِ^(١)
وَيُكْرَهُ التَّنَكُّيسُ مَهْمَا نَكَّسَا
فَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِهِ وَالشُّرْبُ
أَبَاحَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَخْيَارِ
لَأَنَّهُمْ قَضَوْا لَهُ بِالطَّهْرِ
إِلَّا الَّتِي فِي فَمِّهَا الْقَذَارَةُ
وَمِثْلُهُ مِنْ فَضْلَةِ الْخَنَازِيرِ
إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ لَيْسَ إِلَّا

(١) ذكرها مع كونها داخلة في البر لئنه على كراهة ترك الاستنار بالموضع

الحالي عن الناس .

(٢) قيد باليسير الذي لم يتغير كما في الوضوء ، واستطرد كراهة شربه ، ثم أفاد

أن محل الكراهة حيث لا اضطرار ، وأما مع الاضطرار فأباحه قوم من الأخيار بالماء
والباء جمع حبر : أى عالم ، أو بالماء والياء جمع خير .

بيان فرائض التيمم وسننه وفضائله

بَابُ شُرُوطِ تَوْجِبِ التَّيْمُمِ وَهِيَ اثْنَتَانِ لَا خِلَافَ فِيهِمَا
عَدَمُ وَجُودِ الْمَاءِ بَعْدَ طَلْبِهِ ^(١) أَوْ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ
لِلرَّضِ ^(٢) أَوْ زَيْدٍ أَوْ خَوْفِ السَّبَاحِ أَوْ خَائِفٍ عَلَى حَرِيمٍ أَوْ مَتْنَةٍ
أَوْ عَاجِزٍ عَنْ دَلْوٍ أَوْ عَذْرِ حَصَلٍ ^(٣) أَوْ مَوْتٍ وَقْتُ ^(٤) إِنْ بَعَاثَتْهُ قَلْبُهُ
فَلْيَتَيَّمَّمْ وَلْيُصَلِّ فَرَضَهُ فِي وَقْتِهِ لِكَيْ يَنَالَ فَضْلَهُ
وَلَا يَضُرُّهُ وَجُودُ الْمَاءِ مَعَ هَذِهِ الْأَعْذَارِ وَالْأَذَاهِ
فَبَعْدَ عِلْمِنَا بِمُوجِبَاتِهِ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَفْرُوضَاتِهِ

باب فرائض التيمم

فَعِنْدَنَا فَرُوضُهُ ثَمَانِيَةٌ مَخْصُورَةٌ فِي ذَا الْحِسَابِ دَانِيَةٌ
أَوَّلُهَا الْيَتِيُّ وَالصَّغِيرُ وَهُوَ التُّرَابُ الطَّاهِرُ الْمَجِيدُ

(١) فيجب التيمم إذا عدم الماء جملة ، أو ما يكفي منه لأمر الناس عن الكفاية كالعدم ، وإنما يتحقق عدمه بعد الجهد في طلبه . واعلم أن الطلب الواجب بقدر الوسع ، فلا يطيل بما ذكر فيه من التفصيل في الرفقة والمسافة ، فمن مالك : من الناس من يشق عليه نصف الليل .

(٢) أي يخاف معه فوات النفس ، أو تلف عضو ، أو تلف منفعة ، أو حصوله باستعماله ، أو زيادته ، أو تأخر برئه . (٣) أي كجراح مائة من استعماله .

(٤) أي بسبب استعماله على أحد القولين ، وقيل : يستعمله ، ولو خرج الوقت وشهر القولين صاحب المختصر ، أو بسبب طلبه : أي لو طلبه لخرج الوقت وبقي عليه ظن الماء ، وعطش محترم معه من آدمي أو غيره .

وَالضَّرْبَةُ ^(١) الْأُولَى عَلَيْهِ بِالْيَدِ وَالْمَسْحُ لِلْوَجْهِ مَحْرُومًا أَقْصِدِ
وَالْمَسْحُ بِالْيَدِ إِلَى الْكُوعَيْنِ وَالْإِتِّصَالُ فِيهِ فَرَضٌ عَيْنِ
مُتَّصِلًا يَكُونُ بِالْمَعَادَةِ بِمَدَّةِ دُخُولِ الْوَقْتِ لِازِيَادَةِ
لِكُلِّ فَرَضٍ يَبْتَدِي تَيَمُّمًا وَيَصِلُ النَّفْلُ بِهِ إِنْ سَلِمَا
وَالْفَوْرُ فِي مَقْرُوضِهِ مَمْدُودٌ وَفِي الْوُضُوءِ خَلْفُهُ مَشْهُودٌ
هَذِهِ فُرُوضُهُ مُتَوَعَّعَةٌ تَتِمُّهَا بِسُنَنِ مَرْتَبَةٍ

باب سنن التيمم

وَاعْلَمْ بِأَنَّ سُنَنَ التَّيَمُّمِ أَرْبَعَةٌ عِنْدَ ذَوِي التَّفَهُيمِ
الضَّرْبَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْمَسْحُ إِلَى الرَّافِقِ فَذَاكَ مَرْحُوحٌ
وَالْبَدَأُ بِالْيَمِينِ وَالتَّرْتِيبُ وَنَضُّهُ فِي آيَةٍ مَكْتُوبٌ
وَكَرِهُوا تَنَكُّبَهُ يَأْصَاحُ قُلُهُ وَمَا عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ
فَبَعْدَ ذِكْرِنَا هَذِهِ السُّنَنُ هَاكَ الْفَضَائِلُ بِلَا فَخْرِ وَمَنْ

باب فضائل التيمم

أُولَئِكَ الْبَدَأَ بِسَمِّ اللَّهِ وَالثَّانِ عَنْهُ لَا تَكُنْ بِسَاءٍ
فَعَلَمَاوُنَا التَّرَابَ قَدَّمُوا عَلَى جَمِيعِ مَا فِي التَّيَمُّمِ

(١) المراد بالضرب وضع اليدين على الأرض فقط . قاله في التلقين ، ففي إطلاق الضرب على الوضع تسامح خلافا لبعض الأشياخ حيث عكس ، وقال : إن في قول القاضي : وضع اليدين تسامحا ، والمراد بالضرب بهما .

وَزَادَ بَقْضٌ مِنْ ذَوِي الْقَوْلِ تَرَكَ التَّيَمُّمَ عَلَى الْمَقُولِ
مِنْ حَجَرٍ أَوْ مِنْ تُرَابٍ أَوْ زَمَلٍ وَعَكْسُ ذَا عَلَيْهِ قُلْ هُوَ الْعَمَلُ
تَيَمُّمٌ جَاءَ عَنِ النَّسْبِ عَلَى حِجَارٍ حَائِطٍ مَبْنِيٍّ
وَلَا يَجُوزُ فَسَلُهُ فِي النَّصِّ بِالْجَبْرِ أَوْ بِنُورَةٍ أَوْ حِصٍّ
إِلَّا إِذَا يَكُونُ فِي الْمَعَادِنِ فَهُوَ صَعِيدٌ طَيِّبٌ كَمَا عُنِيَ

باب المسح على الخفين

الْقَوْلُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ مِنْ بَعْدِ الْإِكْتِفَاءِ لِلرَّجُلَيْنِ
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ إِلَّا بِأَمْرِ مُوجِبٍ شَرْطَيْنِ
لِبُسُهُمَا مَعًا عَلَى التَّطْبِيرِ وَأَنْ يُكَمَّلَا بِلَا تَقْصِيرِ
وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ بِطُولِ الدَّهْرِ أَنْ يُحْلَمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الطَّهْرِ
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ فِي الدَّوَائِرِ إِلَّا عَلَى الْأَخْفَافِ وَالْجَبَائِرِ

فرائض الصلاة وسننها ومستحباتها

(الْقَوْلُ فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ ^(١)) وَسُنَنِ مِنْهَا وَبَاقِيَاتِ)

(١) وهي لغة الدعاء ، ومنه قوله تعالى : « واصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » : أي دعواتك ، وهل سميت بذلك مجازا لما اشتملت عليه من الدعاء ، أو من الصلوات وهما عرفان في الردف أصلهما الصلاة عرق في الظهر يفترق عند عجب الذن ، ولذا كنت بالواو ، أو من الصلة لأنها تصل بين العبد وربّه أقوال ، وقيل : غير ذلك ؛ وهي أفضل ما يضرب به إلى الله تعالى وأول عمل ينظر فيه يوم القيامة فإن أتى بها العبد بركوعها وسجودها ، وما أمر به فيها من طهارة حدث وخت وغير ذلك من سائر أعمالها نظر في غاية عمله ، وإلا لم ينظر في شيء من عمله ، والمظن قدرها ، ورفض شأنها =

فَرُوضَهَا فِي الْمَدِّ اثْنَا عَشَرَ
 • فَعَشْرَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا
 أَوَّلُهَا مَقْرِفَةُ الْأَوْقَاتِ
 مَقْرُونَةٌ تَكُونُ بِالتَّكْبِيرِ
 وَفِعْلُهَا مَرَّتَبٌ مُوَضُّوعٌ
 ثُمَّ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ
 وَقَدْرُهُ بِقَدْرِ إِنْقَاعِ السَّلَامِ
 وَكَمَلِ الْعَشْرَةِ يَا ابْنَ سَارَةَ
 فَهَذِهِ الْعَشْرَةُ بِاتِّفَاقٍ
 وَعِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الْمَذْهَبِ
 أَوَّلُهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ
 وَبَعْدَهَا قِرَاءَةُ الْحَمْدِ
 وَالثَّالِثُ التَّخْلِيلُ بِالسَّلَامِ
 وَخَمْسَةٌ عَلَى خِلَافٍ بَيْنَهُمْ
 تَرْكُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فَرَضٌ
 وَسُنَّةٌ مِنْ بَعْدِهَا مُتَّفَعَةٌ
 عِنْدَ الْجَمِيعِ فَاسْتَمِعْ إِلَيْهَا
 وَرَبِّيَّةُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ
 أَوْقَبِلَهُ لَكِنْ بِالْيَسِيرِ
 كَيْلِ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ
 الرَّفْعُ مِنْهُ بِأَنْدِيمٍ وَالْقُودُ
 وَقَبْلَهُ قُلْ سُنَّةٌ وَلَا تَلَامُ
 بِفِعْلِ الْأَسْتِقْبَالِ وَالطَّهَارَةِ
 مِنْ الْجَمِيعِ وَبِلَا شِقَاقٍ
 وَبِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهَا فَاحْشِبْ
 وَشَرْطَهَا النُّطْقُ وَفِي الْقِيَامِ
 عَلَى الْإِمَامِ وَخُذَهُ وَالْقَدُّ
 لِلْقَدِّ وَالْأُمُومِ وَالْإِمَامِ •
 فَهَذَا كَمَا وَلَا تَخَالِفْ شَأْنَهُمْ
 وَقِيلَ سُنَّةٌ حَكَاهُ الْبَقِصُ

== فرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فوق السبع سموات ليلة الإسراء ، بخلاف
 سائر الفرائض ، فإنها فرضت بالأرض ، وهي مشتملة على حق الله تعالى : كالتبعية
 والتكبير والركوع والسجود ، وعلى حق الرسول صلى الله عليه وسلم : كالصلاة
 والندب ، والشهادة بالرسالة ، وعلى حق المكلف : كالإيمان بالهداية ، وعلى
 حق الملائكة والصالحين ، فلهذا كانت أفضل الأعمال بعد الإيمان .

وَالْخُلْفُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرَّكْعَةِ
وَسَدْرُ عَمُورَةٍ وَطَهْرُ التَّوْبِ
وَالْإِعْتِدَالُ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا
فَتَطْمِئِنُّ قَائِمًا مُسْتَرِيلاً
وَفِي الرَّكْعَةِ وَالسُّجُودِ تَطْمِئِنُّ
قَدْ انْتَهَتْ فُرُوضُهَا الْمُدَّةُ
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ السُّنَّةَ الْمَوْكِدَةَ
وَهِيَ تَمَانٌ عِنْدَ ذِي الْأَذْهَانِ (١)
نِسْيَانُهَا نَقْصٌ مِنَ الصَّلَاةِ
كَتَارِكِ الْجَهْرِ تَقُولُ فِي الْجَوَابِ
وَتَارِكِ الشَّهَدَيْنِ الْإِثْنَيْنِ
وَتَارِكِ التَّحْمِيدِ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ
فِي تَرْكِ كُلِّ سُنَّةٍ سُجُودُ
وَطَهْرُ بُقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجُودِ
فَسُنَّةٌ وَالْعَكْسُ لِابْنِ وَهْبٍ
فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَفِي جُلُوسِهَا
وَفِي الْجُلُوسِ مَا كُنَّا مُقْتَدِلًا
وَقِصَّةُ الْأَعْرَابِ مِنْهَا تَسْتَبِينُ
وَنَقْطَتُهَا سُنَّتَانِ مَوْكِدَةٌ
نَارِكُهَا عَمْدًا صَلَاتُهُ قَائِدَةٌ
تُجَبَّرُ بِالسُّجُودِ فِي التَّنْفِصَانِ
فَيَجِبُ الْجَبْرُ لِذِي الْحَالَاتِ
وَالسُّورَةِ الَّتِي مَعَ أَمِّ الْكِتَابِ
وَتَارِكِ النَّكِيرِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ
وَقَائِمٌ زِدَهُ هُنَا مِنْ اثْنَتَيْنِ
قَبْلَ السَّلَامِ ذَا هُوَ الْمَقْصُودُ

(١) جمع ذهن : وهي النطة والحفظ ، والذهن بالتحريك مثله . قال الشهاب
الهرافي رحمه الله : التقرب إلى الله تعالى بالصلاة المفروضة المجبورة إذا عرض فيها التارك
أولى من الإعراض عن ترقيعها ، والشروع في غيرها ، والاعتصار عليها أيضا بعد
التقديم أولى من إعادتها فإنها منهاجه صلى الله عليه وسلم ، ومنهاج أصحابه واللف
الصالح بهم ، والخير كله في الانبعاث ، والشر كله في الابتداء ، وقد قال صلى الله عليه
وسلم : « لا صلاتين في يوم » ، فلا ينبغي لأحد الاستظهار على النبي صلى الله عليه وسلم
وما قدره في الشرع ، والله سبحانه وتعالى لا يتقرب إليه بمناسبات القول .

أَوْ بَعْدَهُ أَوْ أَنْتَ حِلٌّ فِي الْمَكَانِ
فَإِنْ بَعْدَتْ أَوْ خَرَجْتَ الْمَسْجِدَ
إِلَّا قِيَامَكَ مِنْ اثْنَتَيْنِ
وَعَنْ غَيْرِ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَا
سُجُودَهُ بَعْدَ السَّلَامِ يُقْتَبَرُ
وَكَالْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا^(١)
أَوْ كَالَّذِي مِنْ رَكْعَتَيْنِ سَلَّمَ
أَوْ قَاعِدٍ بَعْدَ سُجُودِ الثَّالِثَةِ
أَوْ قَامٍ مِنْ اثْنَتَيْنِ إِنْ رَجَعَ
وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ كَالْتَّكْلُمِ
وَأُخْرَسٌ وَأَنْتُمْ إِنْ شَارَهُ
وَصَاحَكَ مُقَهِّقَةً وَشَبَّهَهُ
فَكُلُّ هَذَا مَسْهُوَةٌ زِيَادَةٌ
ثَانِي بِهِ بَعْدَ السَّلَامِ قَاعِدًا
أَوْ حَدِيثٌ مَادَّ كَرِهْتَ إِنْ تَبَاعَدَا

(١) أى الكلام القليل فى الصلاة ساهيا بجد له بعد السلام مالم يكثر فتبطل
صلاته . قاله غير واحد ، ومفهوم ساهيا أنه لو تكلم عامدا أو جاهلا بطلت صلاته ،
وهو كذلك فى العامد انفاقا ، وفى الجاهل على المشهور ، ولو كان كلامه هذا واجبا
عليه كإيقاد أحمى وشبهه .
« فائدة » : ليست الحروف شرطاً بل لو نطق كالحمار ، أو زعن كالغراب ،
فهدر الكلام .

إِنَّهُ إِذَا كُنْتَ مَعَ الْإِمَامِ
وَالْجَهْرِ وَالسِّرِّ مَعًا بِالْأَيْتَيْنِ
وَالنَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ إِنْ كَانَا
قَهْلَ السَّلَامِ ذَا هُوَ الْمَنْقُولُ
(الْقَوْلُ فِي الْقِنَاعِ لِلنِّسَاءِ
الْحُكْمُ فِي الْقِنَاعِ قَالُوا سُنَّةٌ
وَأُلْحِقَ النَّاسُ بِهَا أُمُّ الْوَلَدِ
وَأَمْرٌ بِهِنَّ الْجَارِيَةُ الْمُرَاهِقَةُ
فَكُلُّ مَنْ صَلَّتْ بِلاَ قِنَاعٍ
وَعَلِمَ بِأَنَّ سُنَّةَ الصَّلَاةِ
لَأَشْيءٌ فِيهَا لَا وَلَا يُؤْمَرُ
رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ ذِي الْإِحْرَامِ
وَقَوْلُ آمِينَ وَرَدُّهُ السَّلَامُ
فَمَا عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ كَلَامٍ
عَمْدًا وَمَسْهُومًا عَلَيْكَ فِيهِ شَيْنٌ
فَامْجُدْ وَخُذْ لِفِعْلِهِ نِيَامًا
عَنْ مَالِكٍ أَنَا بِهِ أَقُولُ
حَرَائِرَاتٍ كُنَّ أَوْ إِمَاءَ
فِي حَقِّ كُلِّ حُرَّةٍ مُسِنَّةٌ
فَالْمَا عَنْهُ تَحِيصًا لِلْأَبَدِ
لِأَنَّهَا بِالْبَالِغَاتِ لَاحِقَةٌ
تُعِيدُ فِي الْوَقْتِ بِلاَ زَوَاعٍ
مَوْكِدَةً قَدَّمْتُهَا وَالْآتِي
وَهَا أَنَا فِي ذِكْرِهِ مُقَرَّرُ
وَبَعْدَهُ الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ
عَلَى الْإِمَامِ وَالِدُعَاءِ^(١) بِاخْتِشَامٍ

(١) قال ابن ناجي : وإذا تركه فلا سجود عليه ، ويحتمل أنه ذكره لئنه على مخالفة ابن يحيى وعيسى بن دينار في قوليهما تبطل صلاة تاركه ، لكن تؤولت على ترك الطلأينة الواجبة ، وفي البيان إنما قال استعجابا ، وقوله : باحتشام في بعض النسخ باختتام بتأمين مثنيتين من فوق .

« تنبيه » : قال في الدعوة لا بأس بالدعاء على الظالم اهـ . وهل يدعى على المسلم العاصي بالموث على غير الإسلام كما أفنى به بعض شيوخ ابن ناجي محنجا بدعاء موسى صلى الله عليه وسلم على فرعون حيث قال : « ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم » . ولا يجوز له ابن ناجي ، وهو الصواب ، وليس في الآية دليل لأنه فرق بين الكافر المأيوس منه كفرعون وبين المسلم العاصي ، وهل يجوز لمن العاصي الميعن أم لا ؟ قولان .

فِي حَالَةِ السُّجُودِ وَالْخُضُوعِ .
 وَقَوْلُهُ الْمَأْمُومِ رَبَّنَا لَكَ
 وَسُنَّةُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ
 وَفِي صَلَاتِنَا عَلَى النَّبِيِّ (١)
 قُلْ سُنَّةٌ وَهُوَ الَّذِي أُجَازُوا
 وَقِيلَ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ
 وَسُنَّةٌ تَيَامُنُ السَّلَامِ
 وَمَا أَتَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبَاحٌ
 كَالسُّتْرَةِ وَكَالْقُنُوتِ وَالْإِمَامِ
 كَذَا التَّيَامُنُ إِذَا سَلَّمْنَا
 وَكَالْقِرَاءَةِ تَفَهُمُ شَرْحِي
 وَبِالتَّوَسُّطِ قَضَوْا فِي الْعَصْرِ
 وَالْقَصْرِ شَاعَ عِنْدَهُمْ فِي الْمَضْرِبِ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ وَشِبْهُهُ يَطُولُ
 وَمِثْلُهُ التَّنْبِيحُ فِي الرَّكْعَةِ
 الْحَمْدُ خَمْسًا طَيِّبًا مُبَارَكًا
 عِنْدَ أَذَانِهَا لَدَى الْأَوْقَاتِ
 فِي آخِرِ التَّشَهُّدِ الْحَكِيمِ
 وَقِيلَ فَرَضٌ قَالَهُ الْمَوَازُ
 بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الذِّكْرِ
 وَالْخُلْفُ فِيهِ بَاتٌ فِي النِّظَامِ
 فَسَمَهُ فَضِيلَةً وَلَا جُنَاحَ
 يَقُومُ مِنْ مَوْضِعِهِ بَعْدَ السَّلَامِ
 وَالْأَخْذُ فِي الذِّكْرِ إِذَا صَلَّيْنَا
 بِالطَّوْلِ فِي الظُّهْرِ نَعَمْ وَالْمُصْبِحُ
 وَمِثْلُهَا الْمِشَاءُ فِي ذَا الْقَدَرِ
 حَتَّى قَضَوْا بِفَضْلِهِ فِي الْمَذْهَبِ
 وَقَضَيْنَا التَّقْصِيرَ وَالتَّمْهِيلَ

(١) اختلف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير على
 ثلاثة أقوال : التريضة ، وهو لابن المراز والشافعي . والسنة والفضيلة ، وهما قولان
 مشهوران شهرهما صاحب المختصر ، وهي فرض مرة في العصر بلا خلاف بين
 أهل الذكر .

الشروط التي توجب الصلاة

(باب) شروطُ تحجبُ الصلاةُ
فقدَّها القاضي عياضُ عشرة
قال ارتفاعُ الحيضِ والنَّفاسِ
والعقلُ والبلوغُ والإسلامُ
زادَ عياضُ هاهنا حالاتٍ
كمنلٍ من صلاةٍ مُدافِعاً
فكلُّ ما يشغلهُ عن فهمها
وإن يكن شبيهاً خفيفاً فيه
وتُكرهُ الصلاةُ في حالِ الغضبِ
وشِدَّةِ الحرِّ وكثرةِ الشُّبُعِ
وكرهوا إن كان شيءٌ في الفمِ
وتُكرهُ الصلاةُ بالتحقيقِ
وكرهوا الصلاةُ في المأجدِ
وكرهوا القراءةَ المنكَّنةَ
وكرهوا لمن يَصِلُ مع إمامٍ
وكرهوا أنْ يَحْمِلَنَّ مَناعَهُ
وتُكرهُ الصلاةُ في المعاطنِ

بها وقد عيَّنَها الفُضَاءُ
ويُصَفُّها عند ابنِ رُشدٍ ذِكرُهُ
من غيرِ خُلفٍ لا ولا قِيَّاسٍ
ويُدْخُلُ قولُ وقتها التَّامِ
ما يُكرهُ في حالةِ الصلاةِ
ليبولٍ أو غائطٍ أو هُمَا معاً
فمَقْصِدٌ ولو مَقْصَى وقتها
مَقْصَى عَلَى كراهةِ التَّنْزِيهِ
وحالةِ الجوعِ كذاك والتَّعَبِ
وضيقِ الخُفِّ إلى هذا تَبَعٍ
كخبئةٍ من جَوْهَرٍ أو دِرْهَمٍ
إلى التَّنَائِيلِ أو التَّزْوِيقِ
بَيْنَ الْأَسَاطِينِ فَدَعِ وَبَاعِدِ
بِمَكْسٍ مَا فِي الْمُضْغَفِ مُؤَشَّعَةٍ
مُسَاوِباً فِي الصَّفِّ مَعَهُ أَوْ أَمَامَ
فِي كُمِهِ كَالثُّوبِ وَالْبِضَاعَةِ
وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الْمَوَاطِنِ

كَالشُّوقِ وَالْحَمَامِ وَالطَّرِيقِ وَظَاهِرِ بَيْتِ اللَّهِ بِأَصْدِيقِ
وَبُقْعَةِ الْمَزَابِلِ وَالْمَجْزَرَةِ وَبُقْعَةِ الْكُفَّارِ حَتَّى الْقَبْرِ
وَبَيْتِ أَهْلِ الْخَمْرِ وَالنَّجَاسَةِ كِتَارِكِ الصَّلَاةِ ذِي خِمَاسِهِ
وَمَوْضِعِ الشُّجُودِ إِنْ كَانَ عِوَجٌ دَعَاهُ وَمَا عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ
وَبُقْعَةِ الْمَصْبِ كَذَاكَ تَكْرَهُ وَالْخَلْفُ فِيهَا قَدْ تَحِيْنَا خَبْرَهُ
* وَسُنَّةُ النَّشْهِدِ الْإِخْفَاءِ وَالْجَهْرُ كَرَهُ وَبِهِ الْقَضَاءُ

شروط الإمامة^(١)

وَبَعْدَ ذَا نَذَرُ فِي الْإِمَامِ شُرُوطُهُ كُلُّهَا عَلَى التَّمَامِ
فَمِنْ شُرُوطِهِ نَقُولُ الْوَاجِبَةَ الْقَبْلُ^(٢) وَالْبُلُوغُ^(٣) وَالْمَجَانِبَةُ^(٤)

(١) هي لمة الاقتداء ، والإمام القندي ، والنأموم الذي يقنذى بغيره والإمامة خصلة شريفة في الدين ، ومن شرائع المسلمين لخير ، أئمتكم شفاؤكم ، فاختاروا بمن تستشفون ، ولما وصف بالشفاعة ول ذلك على فضله في نفسه وشرفه وتبته ، وحصره في الشفاء دليل على أن من ليس بشفيح ولا يصلح للشفاعة لا يكون إماما . قال عليه الصلاة والسلام : « إن سركم أن تغبل منكم صلاتكم فليؤمكم خياركم ، فإنه وعد بينكم وبين ربكم » وللإمامة شروط أجزاء ، وشروط كمال ذكرها الناظم مقدما شروط الأجزاء : أي الشروط الواجبة ، وهي ثمانية .

(٢) فلا تصح إمامة مجنون مطبق بلا خلاف ؛ وفي غيره قولان ، وفي معنى المجنون غير المميز كالسكران .

(٣) فلا يؤم غيره . قال مالك : لا يؤم في النفل رجالا ولا نساء ، وقال ابن القاسم يؤم في العامة دون القريضة وهو المشهور .

(٤) فلا تصح من فاسق بمارحة ، وأما بالاعتقاد والتأويل ففيه خلاف ، والمشهور صحة إمامته لأنه يعتقد القرب بعبادته ، فهو أحق من المازم على ما يستفده أنه مصيبة لأنه لما لم يجنب ما نهاه الله عنه لا يؤمن أن يترك ما أمره الله به من نحو الطهارة والنية .

لِكُلِّ مَا عِنْدَهُ نَهَى الْكِتَابُ
 وَذَكَرًا مِنْ شَرْطِهِ يَكُونُ
 وَعَارِفًا بِالْفِسْقِ فِيَا يَلْزَمُ
 وَقَادِرًا عَلَى أَدَاءِ فَرَضِهِ
 وَفِي الْجُمُعَةِ مُقِيمًا حُرًّا
 وَيَتَّبِعُ فِيهَا أَنَّهُ إِمَامٌ
 وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَوْ مُتَخَلِّفًا
 وَالرَّائِبُ مَهْمَا يُصَلِّي وَخَذَهُ
 وَغَيْرُ هَـذِهِ وَمَا تَلِيهَا
 وَقِيلَ بَلْ فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ
 وَمِنْ شَرْطِهِ عَلَى الْكَمَالِ
 ذُو حَسَبٍ بَرٍّ وَمَعْرُوفٍ النَّسَبِ
 يُعْرِفُ بِالسُّيَمَةِ إِذَا تَرَاهُ
 وَحَسَنَ الْوَجْهِ وَحَسَنَ الصَّوْتِ
 مُكَمَّلَ الْأَعْضَاءِ خَالٍ مِنْ شَلَلٍ
 فَيَتَّقِي فِيهِ جَمِيعَ الْعَاقَةِ
 وَزَادَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْفَنِّ

وَالشُّنَّةُ وَذَا هُوَ الْمَسْرُوبُ
 وَمُسْلِمًا وَلَا بِهِ جُنُوبُ
 وَقَارِئًا لَا لَعْنٍ فِيهِ يُقْلَمُ
 كَيْلًا يَكُونُ عَاجِزًا فِي مَرَضِهِ
 وَعَارِفًا بِيَوْمِهَا مُقَرَّرًا •
 وَالْجَمْعُ فِيهَا قَالَهُ الْأَعْلَامُ
 يَتَّبِعُ كَمَا ذَكَرْتُ فِيهِ آتِيًا
 يَتَّبِعُ وَلَا يَجْمَعُ فِيهَا بَعْدَهُ
 لَا يَتَّبِعُ أَنَّهُ إِمَامٌ فِيهَا •
 يَتَّبِعُ كَذَا جَاءَ عَنِ الرَّوَاةِ
 مَرْزُهَا فِي الْقَوْلِ وَالْأَفْعَالِ
 ذُو خُلُقٍ وَذُو مَقَامٍ فِي الْحَسَبِ
 نَظَافَةِ الثَّوْبِ وَمَا حَسَوَلَهُ
 مُرَاعِيًا لِذِيْنِهِ فِي الْوَقْتِ
 وَمِنْ عُرُوجَةٍ وَمِنْ كُلِّ الْخَلَلِ
 لِأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِالشُّفَاعَةِ
 مِنْ حَقِّهِ قَالُوا كَبِيرُ النَّ

وَمِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي لَا تَقْدَحُ مَكْرُوهَةً لَكِنْ فِيهَا يُسْتَحُ
 إِمَامَةٌ الْأَلَكِنْ^(١) وَالْخَمِيَّ وَمَنْ لَهُ لَقْظٌ كَأَعْجَبِي •
 وَالْأَلْتَفِ وَالْعَبْدِ وَالْمَهْمَامِ وَمِثْلُهُ الْأَعْرَابِ وَالسُّبَامِ
 وَهُوَ الَّذِي يُكْرَرُ الْحَرْفُ ابْتِدَاءً كَنْ يُكْرَرُ سِينَهَا تَرَدُّدًا
 وَأَغْلَفَ وَأَقْطَعَ وَمُبْتَدِعَ وَابْنُ الزَّنَا وَلِلْجَمِيعِ مُتَّبِعَ
 وَأَلْخَقَ النَّاسُ بِهِ الْوَأَوَاءَ وَاللَّثَّ وَالنَّمْتَامَ وَالْفَأَاءَ
 ثُمَّ الَّذِي تَبْفَضُ الْجَمَاعَةُ وَمَنْ لَهُ الْمَنْظَرُ وَالْإِطَاعَةُ
 وَآخِذٌ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا فِي كُلِّ ذَا كُرَّةٍ شَهِيرٌ يُدْرَى
 إِلَّا إِذَا يُعْطِيهِ بَيْتُ الْمَالِ فَذَلِكَ قُلٌّ مِنْ أَطْيَبِ الْحَلَالِ

(١) هو الذي لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها أصلاً أو يخرجها مضجرة ، وذكر الناظم فيه الكراهة ، ومضى صاحب المختصر فيه على الجواز . وهو جنس تحته أنواع : الأول التمام ، وهو الذي ينطق أول كلامه بتاء مكررة . الثاني الأرت بالفتاة الفوقية وهو الذي يجعل اللام تاء ، وقيل : من يدخل حرفاً في حرف . الثالث : الألتف بالثنية . قال في القاموس : اللتفة بالضم : تحول اللسان من السين إلى التاء ، أو من الراء إلى الفين أو اللام أو الباء ، أو من حرف إلى حرف ، أو أن لا يتم رفع لسانه وفيه ثقل . الرابع الطمطم : وهو الذي كلامه يشبه بكلام الصبي . الخامس التقمقام : وهو الذي لا يكاد صوته يتقطع بالحروف . السادس الأخن ، وهو الذي يشرب صوت خياشيمه شيء من الخلق . السابع الأغن : وهو الذي يشرب صوته شيء من الخياشيم ، وهو مقلوب ما قبله ولعل معناه واحد . الثامن الفأفاء وهو الذي يكرر الفاء . التاسع الأعجم : وهو الذي لا يفرق بين الصاد والظاء ، واللكنة تجمع ذلك كله ، كذا في الشرح ، وبنى المههم ، وهو الذي يكرر الهاء ، والسمام : وهو من يكرر السين كما فسر الناظم بقوله : وهو الذي الخ . والوأواء : وهو من يكرر الواو . والث : وهو الذي لا يبين الكلام .

مسجد الجبلاني - أمدار

بيان حكم الاقتداء بالإمام

(باب) ذُكِرَتْ فِيهِ الْاِقْتِدَاءُ
وَالْاِقْتِدَاءُ وَاحِدُ الطَّاعَاتِ
تَتَوَي بِهِ فِي حَالَةِ الْاِحْرَامِ
تَتَّبِعُهُ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ
وَكُلُّ مَا زَادَ عَلَى الْفَرَضِ فَلَا
وَسَهْوُهُ سَهْوٌ إِلَيْكَ مِثْلُهُ
وَسَهْوُكَ لِلْسَّنُونِ عَنْكَ يُحْمَلُ
لِمَنْ أَرَادَ عَلَيْهِ وَشَاءَ
وَوَاجِبٌ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ
أَنَّكَ مُؤْتَمٌّ بِذَا الْإِمَامِ
فَمَا خَتَوَى الْفَرَضُ عَلَيْهِ وَاشْتَمَلَ
يَتَّبِعُ فِيهِ سَهْوًا أَوْ مُؤُولًا
تَتَّبِعُهُ فِيهِ وَإِنْ قَعَلْتَهُ
وَالْفَرَضُ لَا فَمَا لِهَذَا مَدْخَلُ

بيان حكم السهو

(باب) بَيَانُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ
السَّهْوُ يَفْتَرِيكَ فِي الْأَفْعَالِ
فَإِنْ طَرَأَ فِي فَرَضِهَا الْمَقْهُودِ
وَإِنَّمَا يُجْبَرُ بِالِاثْنَيْنِ بِهِ
فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا فِي فَوْرِهَا
يَرْجِعُ مِنْ حَيْثُ انْتَبَاهَهُ إِلَى
يَقْرَأُ فِيهَا ثُمَّ يَقْدُ بِرَكْعَةٍ
وَقِيلَ بَلْ رُجُوعُهُ مُحَذَّوْدًا
وَمِنْ هُنَالِكَ يَصِيرُ رَافِعًا
وَحُكْمُهُ مُفَصَّلًا سَيَأْتِي
وَقِيئَةً الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ
فَالْفَرَضُ لَا يُجْبَرُ بِالشُّجُودِ
كَمَنْ سَهَا عَنْ رَكْعَةٍ وَيَنْتَبِهُ
قَبْلَ الرَّكْعَةِ فِي الَّتِي يَأْتِيهَا
حَالِ الْقِيَامِ كَيْفَ كَانَ أَوَّلًا
وَيَطْمَئِنُّ رَاكِمًا وَيَرْفَعُ
حَتَّى يَصِيرَ رَاكِمًا مُتَوَعِّجًا
وَمِنْهُ يَهْوِي لِلشُّجُودِ خَاضِعًا

وَيَمُضُ فِي صَلَاتِهِ إِلَى التَّمَامِ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهًا فِي الثَّانِيَةِ
يَجْمَعُهَا أُولَى عَلَيْهَا يَبْنِي
• وَبِالسُّجُودِ مَرَّةً لِلزِّيَادَةِ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهًا فِي الثَّالِثَةِ
وَفِي السُّجُودِ هَاهُنَا دَقِيقَةً
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهًا فِي الرَّابِعَةِ
وَرَكْعَةً يَأْتِي بِهَا بِالْحَمْدِ
ثُمَّ سُجُودَةً لِيَكُونَ بَنَى
هَذَا تَمَامُ السَّهْوِ فِي الْأَفْعَالِ
الْأَضَلُّ فِي السَّهْوِ عَنِ الْأَفْعَالِ
لِأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
هَكَذَا يَا رَسُولَ رَبِّ النَّاسِ
مَرَجَعَ النَّبِيُّ لِلصَّلَاةِ
فَبَقِيَتْ سُنَّتُهُ لِلْأَبَدِ
فَالْحُكْمُ فِي رُجُوعِهِ إِنْ ذَكَرَا
فَأَنَّهُ يَرْجِعُ بِالْإِخْرَامِ
وَهَكَذَا بِقَوِيهِ وَيَنْتَبِهُ
وَالْحَلْفُ فِي صَلَاتِهِ إِنْ رَجَعَ

وَيَسْجُدُ لِكُنْهُ بَعْدَ السَّلَامِ
وَقَدْ وَفَى رُكُوعَهَا عَلَايَتِهِ
وَيُبْلَغُ مَا قَبْلُ لِأَجْلِ الشَّيْءِ
بَعْدَ السَّلَامِ تَحْصُلُ الْإِفَادَةُ
صَلَاةً ثَانِيَةً وَثَابِتَةً
يَعْرِفُهَا ذُو اللَّبَحِثِ وَالْحَقِيقَةُ
صَلَاةً ثَالِثَةً مُتَابِعَةً
رَابِعَةً بِهَا تَمَامُ الْعَدِّ
قَبْلَ السَّلَامِ فَاخْتَبَرَهُ بِاعْتِنَا
وَيَقْتَضِيهِ السَّهْوُ فِي الْأَقْوَالِ
حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ فِي السُّؤَالِ
مِنْ بَعْدِ الْإِنْصِرَافِ قَدْ أَنَاهُ
أَقْصَرَتْ صَلَاتُنَا أَمْ نَامِي
وَتَمَّهَا بِأَحْسَنِ الْمَيْنَاتِ
لِكُلِّ مُؤْتَمِرٍ بِهِ وَمُقْتَدِي
شَيْئًا بِهَا مِنْ فَرْضِهِ مُقَدَّرًا
إِنْ لَمْ يَزُلْ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ
لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَامٍ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ
مِنْ غَيْرِ إِخْرَامٍ كَذَا قَدْ سَمِعَا

فَإِنْ تَبَاعَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ أَوْ مِنْ خُرُوجِ مَسْجِدٍ قَدْ اسْتَبَانَ
فَلْيَبْتَدِ الصَّلَاةَ بِالإِقَامَةِ مُفْرِدًا أَوْ تَابِعًا إِمَامًا
وَالْحُكْمُ فِي الْأَقْوَالِ كَالْأَفْعَالِ يَعْرِفُهُ كُلُّ لَبِيبٍ تَالِي
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عِدَّةَ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ فَرَضٌ عَلَى التَّوَالِي
أَوَّلُهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ لِلْفَذِّ وَالْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ
فَمَنْ مَنَاهَا عَنْهَا كُنْ تَعَمُّدَةً صَلَاتُهُ قَالُوا خِدَاجٌ فَاسِدَةٌ
وَبَعْدَهَا ^(١) قِرَاءَةٌ بِالْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أُنْتَنَّا وَارِضَةٌ
لِلْفَذِّ وَالْإِمَامِ فِي الْقَوْلِ الْحَرِيِّ وَالْخَلْفِ ^(٢) فِي إِسْقَاطِهَا مِنْ أَكْثَرِ
لَكِنْ فِي إِسْقَاطِهَا قَدْ بَيَّنُّوا إِعَادَةَ الصَّلَاةِ ذَلِكَ اسْتَحْسَنُوا
وَأَحْسَنُ الْأَقْوَالِ فِي إِسْقَاطِ صَلَاتِهِ يُعِيدُ لِأَخْتِيَاطِ

(١) أي بعد تكبيرة الإحرام قراءة الفاتحة . واختلفت في البسلة : هل هي آية منها أولا ؟ ومذهب مالك أنها ليست آية منها ، ولا من غيرها من أوائل السور ، ومثله لأبي حنيفة وأحمد ، ومذهب الشافعي رضي الله عنه أنها آية منها ومن أول كل سورة ، ولكل دليل ، وعندنا في السر يكنى في قراءتها حركة اللسان ، ولو لم يسمع منه .

(٢) أي كما لو أسقطها من ركعة واحدة من ثلاث أو أربع على القول بوجوبها في الكل أو الجمل . قال ابن رشد : اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال . أحدها : يسجد قبل السلام وتصح صلاته : ثانيها : يلقى الركعة . ثالثها : يسجد قبل السلام . ويعد الصلاة أي صلاة كانت ، وهو ظاهر المدونة ، وقيل : إنما ذلك إذا كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية كما رواه مطرف . واختلف اختيار ابن القاسم . فمرة أخذ بالإلقاء ، وهو قوله في الصلاة في المدونة ، ومرة أخذ بالإعادة ، وهو قوله في الوضوء فيها ، وإن تركها من ركعتين فأكثر أعاد الصلاة قولاً واحداً .

وَكُلُّ مَنْ أَمَقَطَهَا فِي الصُّبْحِ
صَلَاتُهُ لِأَجْلِ تَرْكِ الْحَمْدِ
وَمَنْ سَهَا^(١) عَنِ السَّلَامِ سَلَامًا
وَإِنْ يَكُنْ بِالْقُرْبِ أَوْ تَبَاعَدًا
فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ مِنْ قَبْلِ ذَا
فَقَالَ فِيهِ مَالِكٌ ذُو النُّصْحِ
يُمِيدُهَا فِي مَهْوٍ وَالْعَمْدِ
إِنْ كَانَ فِي مَكَانِهِ مُلْتَزِمًا
فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ مِنْ قَبْلِ ذَا

بيان حكم المسبوق

الْقَوْلُ فِيمَنْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ
فَذَرِكُ الْأَشْفَاعِ مِنْهَا كَانَتَيْنِ
وَمُذَرِكُ الْأَوْتَارِ مِثْلُ الْوَاحِدَةِ
وَلَا يَقُومُ يَقْضِي مَا قَدْ فَاتَهُ
فَإِنْ يَكُنْ سَهْوٌ عَلَى الْإِمَامِ
وَالْخُلْفِ فِي سُجُودِهِ بَعْدَ السَّلَامِ
ثُمَّ يَقُومُ بَانِيًا أَوْ قَاضِيًا
فَيَبْتَدِئُ الصَّلَاةَ بِالْبِنَاءِ
يَحْمَلُ مَا أَدْرَكَ مِنْهَا أَوَّلًا
يَكُونُ فِيهَا كَالْمُصَلِّي وَخَدَهُ
يَقْرَأُ نَحْوَ مَا قَرَأَ الْإِمَامُ
فَيَحْمَلُ الْبِنَاءَ فِي الْأَفْعَالِ
وَالْبَقِضُ مِنْهَا قَدْ مَضَى وَفَانَا
يَقُومُ بِالتَّكْبِيرِ لِلْبَاقِيَتَيْنِ
بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ فَخَذَهَا قَاعِدَةً
حَتَّى يَنْبِئَ إِمَامُهُ صَلَاتَهُ
سَجْدَةً مَقْصُودَةً عَلَى التَّمَامِ
لِكِنَّةٍ يَفْعَلُ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ
أَوْ جَامِعًا لِلْحَالَتَيْنِ آتِيًا
وَحَتْمًا يَكُونُ بِالْقَضَاءِ
عَلَيْهِ يَنْبِئُ ثُمَّ يَمْضِي مُكْمَلًا
وَفِي الْقِرَاءَةِ يَصِيرُ ضِدَّهُ
قَاضٍ لَهَا مُتَّبِعًا أَخْكَامًا
وَيَحْمَلُ الْقَضَاءُ فِي الْأَقْوَالِ

(١) يعني أن من سها عن السلام سلم إن كان جالساً في مكانه ، ومثله من شك
هل سلم أم لا ؟ فإنه سلم إن كان في مكانه ، ولا شيء عليه .

فَتَكْمِلُ الصَّلَاةَ بِالْأَدَاءِ وَيَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى الْوَفَاءِ
وَمُذْرِكُ التَّشْهَدِ الْخَيْرُ مِرَّةٌ بِأَنْ يَقُومَ بِالتَّكْبِيرِ

بيان حكم سهو الوضوء والغسل

(القول في المنسي^(١) في حال القمل
إعلم^(٢) هَذَا اللَّهُ إِنْ نَسِيتَا
فَإِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ مِنْهُ الْفَرْضَا
فَأَفْصَلُهُ وَأَقْمَلُ بِمَدِّ مَا يَلِيهِ
فَإِنْ تَبَاعَدَتْ^(٣) أَوْ الْمَاءُ بَعْدُ
فَلْتَقْطَعِ الْمَنِي دُونَ غَيْرِهِ
وَإِنْ ذَكَرْتَهُ^(٤) وَمَدَّ صَلَّيْتَا
مِنْ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ أَوْ مِنَ الْبَدَلِ)
شَيْئًا مِنَ الْوُضُوءِ أَوْ سَهِيئًا
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَجِفَّ مِنْكَ الْأَعْضَا
عَلَى الَّذِي التَّرْتِيبُ يَقْتَضِيهِ
وَجَفَّتِ الْأَعْضَاءُ فَافْهَمْ مَا أَخَذَ
لِأَجْلِ قَدْ الْمَاءِ عِنْدَ ذِكْرِهِ
عِدَّةٌ وَعِدْهَا لِاتِّرَاعٍ وَقَتًا

(١) لما تقدم حكم النسيان في الصلاة ذكر حكم ما إذا نسي شيئا من الوضوء ،
أو من الفصل ، أو من بدلها ، وهو التيمم ، وكان الأحسن تقديم هذا على السهو
في الصلاة لكنه يبع في ذلك الأصل المنظوم .

(٢) النسيان والسهو واحد : وهو الغفلة عن الشيء ، والألف في نسيان وسهينا
للإطلاق ، ولو قال : سهوتا بالواو لكان صوابا ، ومعنى كلامه أن من ذكر فرضا
من فرائض الوضوء يريد غير النية ، بقولا كان أو بمسوحا ، قليلا كان كلمة أو كثيرا
كالبدن ، وكان تذكره بذلك بحضرة الماء ، وقبل جفاف الأعضاء ، فإنه يأتي
بالمني مع ما يليه شرعا .

(٣) أي وإن ذكرت المنسي بعد جفاف الأعضاء وقبل الصلاة وتباعدت
أو الماء بعد ، وإنك تفعل المنسي وحده ، وإنك إذا جفاف الأعضاء الممتدة في الزمان المعتدل .

(٤) أي وإن ذكرت الفرض المنسي بعد أن صليت وإنك تميده وتعيد الصلاة
التي صليت لها شرطا وهو الظهارة ، إذ فقد بعضها كفتد كلها ، وقوله : عده أمر
من الإنذار ، وقوله : لاترأع وقتا : أي في إنذارها مطلقا سواء كان وقتها باقيا
أو ماضيا .

وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الصَّلَاةِ فَأَقْطَعَا
إِذَا وَاجِبٌ عَلَيْكَ عِنْدَ الذِّكْرِ
وَإِنْ تَرَكْتَ فَقُلْ جَهَالَةً
وَالْعَمْدُ وَالْجَهْلُ هُمَا سِيَّانِ
وَالْفُسْلُ كَالْوُضوءِ فِي النِّسْيَانِ
فَإِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ مِنْهُ مِنْهُ
إِنْ كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَأَمَضِ مُكْمِلًا
قَدْ انْتَهَى سَهْوُ الْوُضوءِ وَنَجَزَ
الْفُسْلَ إِنْ صَلَّيْتَ أَلْفَ رَكْعَةٍ
فَإِنْ تَكُنْ نَسِيتَهَا غَسَلْتَهَا
وَافْعَلْ كَذَا فِي الشُّكِّ إِنْ أَتَاكَ
وَكُلُّ فَرَضٍ مِنْ عِبَادَةٍ سَقَطَ

وَافْعَلْ هَذَا أَفْعَلْ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ
فَقُلْ الَّذِي نَسِيتُهُ فِي الْوُضوءِ
فَلْتَبْتَدِ الطُّهْرَ لِكُلِّ حَالَةٍ
فَلْتَبْتَدِ الْأَوَّلَ ثُمَّ الثَّانِي
حُكْمُهُمَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ
عِذَاهَا لِمَا اسْتَقْبَلَتْهُ لِكَيْتَهُ
وَلَا تُعَذِّ مَاقَاتٍ مِنْهَا أَوْلَا
وَبَعْدَهُ قَالَ الضَّرِيرُ فِي رَجَزِهِ
تُعِيدُ إِنْ تَرَكْتَ مِنْهُ لُحْمَهُ
وَتَبْتَدِي الطُّهْرَ إِذَا جَهِلْتَهَا
وَلْتَلَهُ عَنْهُ إِنْ هُوَ اعْتَرَاكَ
يُنْسِدُهَا فِي عَمْدِهِ وَفِي الْفَرْطِ

بيان حكم صلاة الجماعة

(بَابُ) صَلَاةِ الْفَدَى وَالْجَمَاعَةِ
مُسْنُونَةٌ جَاءَتْ بِهَا الرُّوَايَةُ
يَلْزَمُ أَهْلَ كُلِّ مِصْرٍ وَالْقُرَى
ثُمَّ الْأَذَانُ وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ
وَحُكْمُهَا عِنْدَ ذَوِي الْبَرَاءَةِ
وَقِيلَ بَلْ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ
وَشَرَطَهَا بِجَمَاعَةٍ مُقَرَّرَةٍ
وَمَسْجِدٍ لَا يَدُّ مِنْهُ وَاجِبٌ

حِينَ أَبَوْا عَنْ قَتْلِ ذَا وَحَادُوا
 وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَفْضَلَ الطَّاعَاتِ
 فَأَعْلَمَهَا بِجَمَاعَةٍ لِلْأَجْرِ
 لِأَنَّهَا تَسْمُو صَلَاةَ الْفَدَّ
 سَبْعٌ وَعِشْرُونَ وَقِيلَ أَكْثَرُ
 وَتَارِكُ صَلَاةٍ بِجَمَاعَةٍ
 فَإِنْ يَكُنْ عَمْدًا بِلَا عَذْرِ ظَهَرَ
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) أَتَى يَافَارِي
 وَيَبْتَلِيهِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ
 وَفِي الْقُبُورِ يَا لَهُ مِنْ مَضْجَعٍ
 إِهَانَةٌ فَيَجِبُ الْجِهَادُ
 صَلَاتُنَا فِي أَوَّلِ الْأَوْقَاتِ
 قَالُوا تَقِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
 بِدَرَجَاتٍ قَدَرُهَا فِي الْقَدِّ
 وَأَوَّلُ عِنْدَ الرُّوَاةِ أَشْهُرُ
 أُسْقِطَ مِنْهَا الْأَجْرُ وَالشَّفَاعَةُ
 مُدَاوِمًا فِي قَتْلِ ذَا حِجَاءِ الْأَثَرِ
 مُفَارِقُ بِجَمَاعَةٍ فِي النَّارِ
 يَلْبَسُهُ الْبُغْضُ لِكُلِّ ذِي حَيَاةٍ
 يُضْرَبُ بِالْمِطْرَاقِ أَوْ بِالْمَقْمَرِ

(١) أشار بذلك إلى ماورد من طريق ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : « من تهاون بالصلاة عاقبه الله بخمسة عشر عقوبة : سنة منها
 في الدنيا ، وهي أن يرفع الله البركة من رزقه ، ولا يبارك له في حياته ، وينزع سجا
 فصالحين من وجهه ، وليس له حظ في دعاء الصالحين ، ولا يؤجر على عمل يعمل من
 أعمال البر ، ولا ترفع له دعوة في السماء . ومنها ثلاثة عند الموت ، وهو أن يموت ذليلا
 جاثما عطشاناً ، ولو سقى مياه الأرض لم يرو من عطشه . ومنها ثلاثة عند القبر ، وهي
 أن يضيق عليه القبر حتى تختلف أضلاعه ، ويوكل الله به من يذهب إلى يوم القيامة
 ويكرن عليه ظلمة ووحشة إلى حين يبعث منه . ومنها ثلاثة يوم القيامة ، وهي أن يوكل
 به ملكا يسعه على وجهه في المحشر ويحاسبه حسابا شديدا ، ولا ينظر الله إليه
 يوم القيامة ، ولا يزيكه ، وله عذاب إليم ، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) »
 أخرجه المرفندي .

وَيَلْقَى رَبَّهُ عَلَيْهِ غَضَبَانِ
فَنَسْأَلُ اللَّهَ يَقِينًا ذَا الْعَذَابِ
وَلَيْسَ فِي جَمَاعَةٍ تَحْذَرُ
وَفِي الْبُيُوتِ لِلنِّسَاءِ أُولَى
تَمَّتْ فَرُوضُ الطَّهْرِ وَالصَّلَاةِ
فَسَقَتْهَا عَلَى اخْتِصَارٍ فِي رَجَزٍ
فَيَأْتِيهَا مِنْ حَسْرَةٍ وَخُشْرَانِ
وَيَهْدِينَا إِلَى الرَّشَادِ وَالصُّوَابِ
قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرُهَا مُفِيدٌ
وَالرِّجَالِ مَنْ يُرِيدُ نَفْلًا
(وَسَكَتَ الْقَاضِي عَنِ الزَّكَاةِ
مِنْ نَظْمٍ غَيْرِي جَادَ فِيهِ وَبَرَزَ)

باب الزكاة

فَرَضُ الزَّكَاةِ طَهْرَةٌ الْأَمْوَالِ
أَنْوَاعُهَا أَرْبَعَةٌ فَأَخْصِيهَا
مَفْرُوضَةٌ فِي الْمُسْلِمِينَ فَاشِيئِ
وَرَابِعٌ مِنْهَا هِيَ الثَّمَارُ
فَالْعَيْنُ مِنْهَا ذَهَبٌ ثُمَّ وَرِقٌ
ثُمَّ الْمَوَاسِي فَأَعْلَنَ مُحَصَّلُهُ
أَوَّلُ مَا يَعْدُ مِنْهَا الْإِبِلُ
وَالثَّانِي مِنْهَا الْبَقَرُ الْمَقْلُومَةُ
وَالثَّالِثُ الْأَصْنَافُ مِنْهَا الْغَنَمُ
وَكُلُّ صِنْفٍ فِي الزَّكَاةِ يَجْمَعُ
فِيهَا صَلَاحُ الدِّينِ وَالْأَحْوَالِ
وَمَا لَهَا زِيَاةٌ فِي نَصِّهَا
فِي الْعَيْنِ وَالْخَرْثِ وَبَعْدَ الْمَاشِيَةِ
يَكُلُّهَا قَدْ وَرَدَ الْآثَارُ
كِلَاهُمَا مِنَ الْفِهْرِ لَا يَفْتَرِقُ
أَصْنَافُهَا ثَلَاثَةٌ مُفَصَّلَةٌ
لَمْ تَزَلِ الْبُخْتُ بِهَا تَشْتَبِلُ
كُلُّ الْجَوَامِيسِ لَهَا مَضْمُونَةٌ
ضَانٌّ وَمَقْرَبٌ (١) كُلُّهَا تَنْتَظِمُ
مَعَ صِنْفِهِ وَلَيْسَ عَنْهُ يُنْزَعُ

(١) هو ساكن العين للوزن .

باب أصناف الحبوب

وَالزَّرْعُ أَصْنَافٌ لَهَا تَفِيرُ الْحَبُّ مِنْهُ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ
وَالثَّلْتُ وَالْعَلْسُ وَهِيَ أَرْبَعُ فِدَوَاجِبِ الزُّكَاةِ طَرًّا تَجْمَعُ
ثُمَّ الْقَطَانِي وَلَهَا أَصْنَافُ وَتِلْكَ جُلْبَانُ وَلَوْ بِيَاءُ
وَالْقَوْلُ مِنْهَا ثُمَّ بَعْدُ الْعَدَسُ وَحَمَصٌ ثُمَّ يَلِيهِ التَّرْمَسُ
وَالْبَسِيلَةُ الْجَمِيعُ يَكْمُلُ وَالْكُلُّ سَبْعٌ فِي الزُّكَاةِ يَشْمَلُ
وَوَحْدَةٌ مِنْ بَعْدِهِ مُتَّحِدَةٌ نِصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ
فَالدُّخْنُ صِنْفٌ وَالْأَرُزُّ بَعْدَهُ كَذَلِكَ السُّمِيمُ صِنْفٌ وَحْدَهُ
وَمِثْلُهُ فِي ذَاكَ حَبُّ الْفُجْلِ وَذُرَّةٌ بِهَا كَالُ الْكُلِّ

باب زكاة الثمار

ثُمَّ الثَّمَارُ كُلُّهَا أَصْنَافُ ثَلَاثَةٌ بَيْنَهَا الْأَوْصَافُ
الْعَمَرُ وَالزُّبَيْبُ وَالزَّيْتُونُ فَكُلُّ صِنْفٍ وَحْدَهُ يَكُونُ
فَمَمَرُ الزَّيْتُونِ مَتَاهَا قَدْ عَصِرُ يُخْرِجُ عُشْرَ زَيْتِهِ كَأَمْرِ
فَإِنْ أَرِيعَ الْحَبُّ مِنْهُ مُثْمَرًا فَالْعُشْرُ فِي الْحَبِّ عَلَيْهِ قُصْرًا
إِذَا انْتَهَى فِي كَيْلِهِ نِصَابًا وَكَانَ بَعْدُ جَانِبًا قَدْ طَابَا^(١)

(١) أي ثبت في الحبوب بابتداء طيبها وهو الإمراك ، وفي الثمار بابتداء طيبها كرمو البلح ، وحلاوة الكرم ، واسوداد الزيتون ، وهذا هو المشهور ، وقيل لا يحب إلا بالمحصاة فيما يحصد ، وبالجداد فيما يجذ .

وَتَشَبُّتُ الزَّكَاةُ فِي الْحُبُوبِ فِي النَّمَارِ بِأَبْتِدَاءِ الطَّيْبِ
لَكِنَّهَا تُخْرَجُ مِنْ بَعْدِ الْجَذَاذِ ثُمَّ حَقُوقُ الزَّرْعِ فِي يَوْمِ الْحَصَادِ

باب زكاة العين (١)

عِشْرُونَ دِينَارًا نَصَابُ الْعَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ فَرَضًا بِغَيْرِ مَنِّينِ
وَمِائَتَانِ دِرْهَمًا مِنْ وَرَقٍ كِلْتَاهُمَا سِكَّةُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ
فَنِصْفُ دِينَارٍ هُدَيْتٍ مِنْ ذَهَبٍ زَكَاةُ عِشْرِينَ إِذَا مَا تَكْتَسِبُ
وَالْفَرَضُ فِي الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ مِنْ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً تَحْدُودَةً
فَذَلِكَ رُبْعُ الْمِشْرِ فِي الْوَجْهَيْنِ يُخْرِجُهُ مَالٌ يَكُنْ ذَادَيْنِ
فَإِنْ يَرَدُ شَيْءٌ عَلَى نَصَابِهِ زُكِّيَ مَا قَدْ زَادَ مِنْ حِسَابِهِ
وَكَلُّ مَا يُبَاعُ لِلْإِدَارَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ
فَذَلِكَ الْمَنْ هُمَا سَيِّئَانِ فِي وَاجِبِ الزَّكَاةِ يُجْمَعَانِ

« تنبيه » لو مات شخص قبل إفراك الحب وطيب الثمر لم يلزم وارثه زكاة أي إذا لم يكن في نصيبه نصاب سواء كان ما يتركه نصاباً أو أكثر لأنه مات قبل وجوبها عليه ، والوارث عند ما خوطب لم يكن نصاب ، وأما لو مات بعد الإفراك والطيب لوجب الزكاة إذا كان نصاباً فأكثر سواء حصل لكل وارث نصاب أو أقل لأنهم الآن كالمالك الواحد . ولما ذكر وقت تعلق الواجب حتى أن ينوهم أنه يجب الإخراج حينئذ ، وليس كذلك حين وقت الإخراج بقوله لكنها الخ ؛ أي يجب إخراج زكاة النمار وقت جذاذها ، والحبوب وقت حصادها ، والجذاذ بذالين معجمتين : القطع ، وآتى النظم في آخر الشعر بهال مهلة ، وفي الأول بذال معجمة ، وقد تقدم مثله .

(١) ولو اجتمع عنده نصاب بمئة ذهب ، وبمئة فضة وجبت عليه الزكاة ، ويخرج جميعاً من كل منها بمئته ، أو من أحدهما فقط ، وكل دينار يقابله عشرة دراهم ، ولو كانت قيمته أقل أو أكثر .

باب زكاة الإبل

في كل خمس عُدَّتْ مِنَ الْإِبِلِ شاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ تَصِلُ فِيهَا وَفِيهَا فَوْقَهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى ثَلَاثِينَ وَخَمْسٍ لَا أُعْتَرِاضُ فَإِنْ يَكُنْ وَجَدَانَهَا قَدْ اعْتَذَرَ نُمْتُ فِيهَا فَوْقَهَا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنْ تَرَدَّ فَحِقَّةٌ نَعْسِيَّةٌ ثُمَّ إِلَى السَّبْعِينَ بَعْدَ خَمْسٍ ثُمَّ إِلَى الثَّمَانِينَ لَا مَا فَوْقَهَا ثُمَّ إِلَى الْعِشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ فَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ عَلَيْهَا وَعَلَتْ بِنْتُ لَبُونٍ لَمْ تَزَلْ فِيهَا تَحْدَةً شاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ تَصِلُ إِلَى ثَلَاثِينَ وَخَمْسٍ لَا أُعْتَرِاضُ فَإِنْ يَكُنْ لَبُونٌ عَوْضٌ مِنْهَا ذَكَرٌ حَتَّى إِلَى خَمْسٍ تَلِيهَا أَرْبَعُونَ حَتَّى إِلَى سِتِّينَ فَرَضٌ بَيْنَ جَذَعَةٍ نَسْرٍ كُلِّ نَفْسٍ بِنْتًا لَبُونٍ لَمْ تَزَلْ إِلَّا حَقًّا تَخْرُجُ حِقَّتَانِ لِلتَّزْكِيَةِ فَقَرَضٌ كُلُّ أَرْبَعِينَ كَمَلَتْ وَحِقَّةٌ فِي كُلِّ خَمْسِينَ تَمُدُّ

باب زكاة الغنم

وَفِي نِصَابِ الضَّأْنِ شاةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ أَرْبَعِينَ^(١) لَيْسَ فِيهَا زَائِدَةٌ

(١) أي يجب في أربعين من الغنم سواء كانت ضأنًا أو مِزًا أو مجتمعة لأفل منها شاة واحدة جذع أو جذعة سنها سنة كاملة ، وقوله : الضأن ليس للاحتراز عن نبيء لأن الأمر كذلك كما ذكرنا ، وفي كتابه عليه الصلاة والسلام لفظ الغنم وهو شامل لهما .

• نفيه • : لم يخل في كل أربعين كما قال في كل خمس عُدَّتْ مِنَ الْإِبِلِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَرْبَعِينَ بِخِلَافِ الْإِبِلِ ، بَرِيدٌ أَنَّ الشاةَ الْوَاحِدَةَ لَمْ تَزَلْ وَاجِبَةً

حَتَّى إِلَى الْمِائَةِ بَعْدَ الْعِشْرِينَ وَاحِدَةً فِيهَا عَلَى الْمُرَكَّبِينَ
فَإِنْ تَكُنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَنْتَهَتْ وَمِائَةً مَعْدُودَةً قَدْ كَمَلَتْ
يُؤَدُّ عَنْ جَمِيعِهِمْ نَجَتَيْنِ حَتَّى إِلَى أَنْتَهَائِهَا إِلِثْنَيْنِ
فَإِنْ تَزِدْ وَاحِدَةً فَأَكْثَرًا فَالْفَرَضُ فِي الْكُلِّ ثَلَاثٌ قُدْرًا
فَإِنْ عَلَتْ فَأَلْأَصْلُ فِيهَا مُطَرِدٌ شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ مَهْمَا تَزِدْ

باب زكاة البقر

وَفِي ثَلَاثِينَ نَصَابٌ لِلْبَقَرِ وَلَيْسَ فِيهَا دُونَهَا شَيْءٌ بِقَرٍ
يُخْرَجُ مِنْ جَذْعَانِهَا تَبِيعُ ذُو سَنَتَيْنِ مَالَهُ شَفِيعُ
ثُمَّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَأْنُ السَّنَةِ يُخْرَجُ مِنْ كِبَارِهَا مُسِنَّةٌ
وَهَكَذَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِنْ تَزِدْ فَأَبْنِ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ وَأَعْتَمِدْ
وَلَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ يُفَرَضُ وَلَا لِمَا دُونَ النَّصَابِ يَفَرَضُ

باب زكاة الحبوب

خَمْسَةُ أَوْسُقٍ هِيَ النَّصَابُ فِي كُلِّ مَا يُجْنَى وَمَا يُصَابُ

من الأربعين ، وما زاد عليها إلى مائة وعشرين ، فإن زادت النعم على مائة وعشرين واحدة ، فإنه يجب في ذلك شئان ، ولا يزال كذلك إلى المائتين .
هـ تتمتان : الأولى ، بين الناظم الأخوذ ، وهو الجذع أو الجذعة من الضأن أو من المر على الدهور . الثانية السن ، وهو ما أوفى سنة ودخل في الثانية على المشهور وقيل : ابن سنة أشهر ، وقيل : ثمانية ، وقيل : عشرة ، وقوله : نَجَتَيْنِ يشير به لقول ابن الفصار ، ولا يجرى إلا الجذعة الأثنى منها ، وقال ابن حبيب : إنما يجرى الجذع من الضأن ، والأثنى من المر .

سِتُونَ صَاعًا جُمِعَتْ فِي الْوَسْقِ
وَالْعَامُ مِنْ مَدِّ النَّبِيِّ لَمْ يَزَلْ
وَفِي الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ الْمُعْتَبَرُ
فَكُلُّ مَا يُسْقَى بِمَا الْأَمْطَارُ
فَالْعُشْرُ مِنْ جَمِيعِهَا يُخْرَجُ
وَمِثْلُهُ فِي ذَاكَ كُلُّ بَغْلٍ
وَكُلُّ مَا فِي سَقِيهِ تَكْلَفُ
كَالْبَضْعِ وَالسَّوَاقِ وَالذُّوْلَابِ
بَيْنَهُ عِنْدَ وَلَاةِ الْحَقِّ
أَرْبَعَةٌ جَرَى بِهَا حُكْمُ الْقَمَلِ
بِالسَّقِيِّ قَدْ بَيْنَهُ أَهْلُ النَّظَرِ
أَوْ مَاءَ عَيْنٍ أَوْ مِثْلُ الْأَنْهَارِ
وَمَا عَنِ الْحَقِّ بِهِ يُخْرَجُ
كَالْكُرْمِ وَالزَّيْتُونِ ثُمَّ النَّخْلِ
فَالْفَرَضُ مِنْهُ نِصْفُ عَشْرِ يُرْفُ
وَمَا يُضَاهِيهَا مِنَ الْأَسْبَابِ

بيان حكم الصوم

[بَابُ] ذَكَرْتُ فِيهِ فَرَضَ الصَّوْمِ
شَهْرُ الصِّيَامِ رَابِعُ الْقَوَاعِدِ
جَاهِدُهُ الشَّرْعُ بِلِي عِقَابِهِ
وَأَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا فِيهِ
فَالْفَرَضُ خَمْسُ هَكَذَا الْفَاضِي نَقْلُ
وَالْعِلْمُ^(١) إِمَّا رُؤْيَا حَقِيقَةً
وَمُنَا تَلِيهِ فِي ذَا النِّظْمِ
بِهِ كَمَالُ الدِّينِ وَالْعَقَائِدِ
كَقَتْلِهِ مِنْ بَعْدِ الْأَمْتِنَابَةِ
فَرَضًا وَمَسْنُونًا فَتَقْتَفِيهِ
أَوَّلُهَا الْعِلْمُ بِشَهْرِ اسْتَهْلِ
أَوْ بَعْدَهَا شَهَادَةُ وَثِيقَةٍ

(١) أي العلم يحصل بأحد أمرين . الأول : الرؤية الحقيقية بأن يراه جماعة رؤية مستفيضة يستعمل نواطيرهم على الكذب عادة ولو كان فيهم نساء وعبيد . قال الباجي : اتفاقا . الثاني : شهادة وثيقة من عدلين يريانه ، ويكني رؤيتهما لو كانا بمصر كبير ولم يره غيرهما ، وسواء رأياه مع القيم أو المصوح ، وهو كذلك لكن الأول بالاتفاق ، وفي الثاني ما اقتصر عليه صاحب المختصر من الخلاف ، وهو المشهور .

وَنَيْسَةٌ فِي أَوَّلِ اللَّيَالِي فَمَا لَهَا فِي الصَّوْمِ مِنْ زَوَالٍ
وَبَعْدَهَا الْكَفُّ بِلاَ زَوَاعٍ عَنْ أَكْلِ أَوْ شُرْبٍ وَعَنْ جَمَاعٍ
وَزَادَ غَيْرُ الْقَاضِيِ الْأَسْطِطَاعَةَ وَمُسْلِمًا وَعَاقِلًا ذَا طَاعَةَ
وَبَالِغًا أَصَابَهُ أُخِيْلَامٌ وَحَائِضًا فَهُوَ لَهَا عَمَلَامٌ
وَالْكَفُّ فَرَضٌ مِنْ خُرُوجِ الْقِيَّةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَّا وَلَا مِنْ شَيْءٍ
فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّقِيَ الصَّائِمُ وَكُلُّ مَا فِي فَمِهِ الْمَلَامُ
فَهَذِهِ الْفُرُوضُ وَاجِبَاتُ مَهْمَا أَتَتْ فِي الصَّوْمِ مُفِيدَاتُ
تَمَّتْ فُرُوضُ الصَّوْمِ فِي نَقْلِ حَسَنٍ وَتَقْتَفِيهَا جَمَلٌ مِنَ الشَّنِّ
(وَأَعْلَمُ بِأَنَّ سُنَّةَ الصَّيَامِ تَرَكَ الْمُسَيَّيَّ الْهَذَرَ فِي الْكَلَامِ)
فَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ اجْتِنَابُهُ وَكُلُّ مَا يُنْفِي بِهِ نَوَابَهُ
وَيَبْتَدِي الْفُطُورَ بِالتَّجْجِيلِ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ
بِتَمَرَاتٍ أَوْ بِمَاءٍ أَطِيبٍ لِأَنَّهُ إِلَى الْخِلَالِ أَقْرَبُ
وَالشُّحُورِ سُنَّةُ الرَّسُولِ تَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ مِنْ تَعْجِيلِ

« نبيه » : احترز بقوله وثيقة عن شهادة الرقيق وعن شهادة النساء ولو مع رجل ، وذهب محمد بن مسلمة لقبول شهادة رجل وامرأتين ، ولأنه ثبت قبل شهادة رجل وامرأة ، وظاهر كلام الناظم لثابت الرؤية عم حكاه جميع البلاد ، وهو كذلك على المفسور مطلقا ، ولأن الماجثون كذلك إن كانت الرؤية باستفاضة ، وإن كانت بالصهادة عند الحاكم لم يلزم من خرج عن ولايته إلا أن يكون أمير المؤمنين ، واحترز به أيضا عن حجاب للنجسين ، فإنه لا يثبت به اتفاق ، ولا خصوصية لرمضان بهذا بل هو وغيره عندنا سواء .

باب الاعتكاف

وَالْأَعْتِكَافُ قُرْبَةٌ وَجَنَّةٌ وَلَمْ يَرَلْ فِي رَمَضَانَ سُنَّةٌ
وَسُنَّةٌ فِيهِ قِيَامُ سَاعَةٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَفِي الْجُمَاعَةِ
بَعْدَ الْمِثَاءِ ذَا هُوَ الشُّهُورُ فِي مَسْجِدٍ وَقَبْلَاهَا مَهْجُورُ

باب زكاة الفطر

وَسُنَّةٌ فِيهِ زَكَاةٌ تُبْرَزُ غَدَاةَ يَوْمِ فِطْرِهِ وَتُنَجَرُ
فَرَضَهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ عَدِثِنَا قَالَ الْعَظِيمُ الْجَاهِ
عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَتَحْمِلُ أَوْثَانَهُ ذِمَّتُهُ
وَتَلَزَّمُ الْمُقْسِمَ وَالْمُسَافِرَا وَكُلُّ ذِي بَادِيَةٍ وَحَاضِرَا
وَكُلِّ نَفْسٍ مِنْ إِنْثَاءٍ أَوْ ذَكَرٍ مِنْ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ
مِنْ كُلِّ مَا يَدِينُ بِالْإِسْلَامِ كَذَا أَنِّي عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ
عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ يُؤَدِّي صَاعًا وَلَا يَحْجُوزُ بِذَلِكَ بِضَاعَا
[فَضْلٌ] أَوْ يُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَا بِمَقْصُودِ خِصَالِ تَقْتَضِي الْإِيمَانَا
تَجْدِيدُكَ النِّيَّةَ لِلصُّبْحَانِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى التَّمَامِ
وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ رَمْلُ الصَّدَقَةِ وَكَثْرَةُ الذِّكْرِ بِلَا مَشَقَّةٍ
مُقَظَّمًا لِلشَّهْرِ بِالرُّعَايَةِ كَمَا أَنِّي تَمَظِّيبُهُ فِي الْآيَةِ
لِأَنَّهُ يَرْتَحِلُ بِالْأَعْمَالِ وَتَشْهَدُ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي
قَرُبًا صَائِمٍ بِهِ يَفُوزُ وَهُوَ الصَّيَّامُ الْكَامِلُ الْمُخْفُوزُ

(القول) في المكره وحال الصوم كالذوق للمشروب أو للطعم
وكرهوا للصائم المبالغة في فعل الاستنشاق أو مضارعة^(١)
وكرهوا الذوق^(٢) كذوق القذرة أو ما يكون مثل هذى الاله
كفيه بفيه الأوتارا وكرهوا أن يخدم الفبارا^(٣)
وأختلفوا في غيرة الدقيق ورخصوا في غيرة الطريق
وكل جامد^(٤) ككخل العين فكل مامنه إلى الخلق وصل
وما علينا في الدباب من خرج لأنه ينقص أجر الصوم
(ثم) الصيام ويليها الحج أنا من الله الثواب أرجو

- (١) أي مشابهه ، وهو المضضة خوف وصول شيء للخلق يؤدي للفطر .
(٢) أي كره أهل المذهب ذوق ما في القدر من الطعام لينظر هل اعتدل أم لا ثم
يمجه ، وفي المدونة بكره لمس الأوتار بفيه : أي يمضغها بأن يحملها الصانع في فيه
ليتمكن من صنعه مخافة وصول شيء منه للجوف ، فيفرض إن لم يتمدد ، وإلا كفر أيضا .
(٣) الفبارا : أي غبار كيل القمح ، أو غبار الجبس ، أطلق الناظم الكراهة
ولم يبيدها بغير صانها ، ومثله لابن شاس ، وابن الحاجب ، وقيد صاحب المختصر بغير
صانها ، وأطلق الناظم أيضا ، فتناول الواجب والتطوع والقضاء منه ، وإنما يعرف
لأنه في الواجب من رمضان أو غيره لافي التطوع . ونوله : ورخصوا في غيرة
الطريق : أي لم يحكموا خلافا . قال الباجي : لم أجد أحدا أوجب فيه القضاء .
(٤) قال في المدونة : ولا بكنعل ، ولا يصب في أذنه دهنا إلا أن يعلم أنه
لا يصل إلى جوفه ، فإن اكتحل بأحد أو غيره ، أو صب في أذنه الدهن لوجع أو غيرة
حوصل ذلك إلى حنقه فليته في صومه ، ولا يفطر بعبه يومه وعليه القضاء بدون كفارة .

باب شروط الحج وأركانها

مسجد الجليلي أدوار

الحج فرض وله أركان
شروطه خمس حكى الأعلام
وأن يكون المرء حرًا كاملًا
وإن ترُد مرفة الأزكان
أولها النية بالإحرام
ثم الوقوف ليلة برفة
مرفوعة ليلة يوم النحر
أعدها الله بنصر الذكر
وعمره تأييد مئونة
جاءت بها الآثار والقرآن
العقل والبلوغ والإسلام
ومستحبا وطريقا مابلا
وهي الفروض خذها من بيان
والسعي والطواف بالمقام
مرفوعة في نفلهم موفقة
ووقتها إلى طلوع الفجر
الحج فرض مرة في العمر
مرفوعة بفرضها أو دونه

باب مدن الحج

فمن الحج أنت في المد
والفاتي عدها في نظم
قال أبو الربيع في النظام
في الحج عشر وثلاث لم تزل
البدن بالميقات منه بحرم
ثم بلي مقيمنا لا يخفى
وأن يبيت بعد ذلك يعني
تخص كذا عيتم ابن رشد
وها أنا تأتي به وباسم
كلأه الله على الدوام
مئونة جرى بها حكم القمل
تمت الأفراد به يتم
و بالطواف القدوم يوفى
من قبل يوم النحر ماعنه غنى

وَالرَّمْيُ بَعْدَهُنَّ بِالْجِمَارِ
وَبَعْدَهَا حِلَاقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ
وَالنِّسَاءُ زَيْنَةً وَمِنْهُ
وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ قَبْلَ النَّفْيِ
وَبَعْدَهَا الطَّوَافُ يَوْمَ النَّحْرِ
وَبَعْدَهَا إِنْ يَتْرُكِ التَّمَتُّعُ
وَالرَّمْيُ لِلْجِمَارِ مِنْهَا يُذَكَّرُ
كَأَنِّي فِي صِحَّةِ الْأَخْبَارِ
لِلْمَرْءِ فِي كِلَيْهِمَا التَّخْيِيرُ
تَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ زَهْوٌ سُنَّةٌ
وَأَنْ يَبِيتَ بِمِثْقَى الرَّمْيِ
إِذَا أَفَاضَ بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرِ
وَالْجَمْعُ فِي عَرَفَةَ لَا يَنْقَطِعُ
عَنْ وَتَيْهِ الْمَقْلُومِ لَا يُؤْخَرُ

باب مواقيت الحج

فَخَمْسَةٌ عُدَّتْ مَوَاقِيتُ الْأَنَامِ
وَذَاتُ عِرْقٍ وَهِيَ لِلْعِرَاقِ
نَمْ يَلْمُ الْأَهْلَ الْيَمَنِ
نَمْ مَهَلٌ أَهْلٍ نَحْدٍ يُعْلَمُ
وَذُو الْحَافَةِ لِأَهْلِ يَثْرِبِ
(وَبَعْدَ : خَتْمًا لِهَذَا النِّظْمِ
جَمْعَ شُرُوطٍ وَفُرُوضٍ فِي رَجَزٍ
فَجُحْفَةٌ مِنْهَا مَهَلٌ الشَّامِ
وَمَنْ وَرَاءَهُمْ مِنَ الْآفَاقِ
مَهَلُهُمْ عَلَى قَدِيمِ الزَّمَنِ
قَرْنُ الْمَنَازِلِ لَهُمْ نَسْلَمُ
إِهْلَالُهُمْ مِنْ حَيْثُ إِهْلَالُ النَّبِيِّ
طَلَبَ مِنَّا بِمَقْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ
تَخْتَصُّ بِالْجُمُعَةِ بِلَا عَوَازِ)

باب صلاة الجمعة (١)

قُلْتُ فِي جَوَابِنَا إِيَّاهُ شُرُوطُهَا عَشْرٌ (٢) رَعَاكَ اللَّهُ

(١) وهو اليوم الذي أمرت الأمم بتعظيمه ، فعدلوا عنه إلى السبت والأحد كما ثبت في الصحيحين .

(٢) وهي تسعة شروط وجوب ، وهي ما لا يطلب من المكلف تحصيله

أَوْ لَهَا الْمَضْرُ^(١) نَعَمْ أَوْ قَرْيَةً
جَامِعَةً لِأَرْبَعِينَ بَيْتًا
وَقِيلَ : خَمْسُونَ مِنَ الرِّجَالِ
مَكْلٌ ذَا شَرْطٍ كَذَا الْقَاضِي وَصَفَ
نَحْمَ إِمَامٍ رَانِبٍ ذُو خَالِدٍ
وَعَارِفٍ بَيَوْمِهَا وَحُكْمِهَا
وَالسُّقَى فِي وَقْتِ النَّدَاءِ وَاجِبٌ
وَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمِّيَالٍ
لِأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ
وَقِيلَ : بَلْ مُبَدَلَةٌ مِنْ ظَهْرِنَا
وَفَرَضُهَا الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ
تَلَزَمَ مَنْ يَقْرِيهِ وَمَنْ بَعْدُ
وَحُطْبَةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ
ذَاتُ قَرَارٍ مِثْلُ مَضْرُ تُنَمَّتُ
أَوْ دُونَهَا كَذَا النَّبِيُّ أَفْتَى
أَخْرَارُ بِالْفُتُونِ خُذْ مَقَالِي
وَجَامِعٌ لَا بُدَّ مِنْهُ ذُو سَقَفٍ
مُسْتَوِطِنٌ كَمِثْلِ أَهْلِ الْبَلَدِ
وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلِ هَذَا ذِكْرُهَا
لَكِنَّهُ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ لِأَرْبِ
يَسْقَى لَهَا قَبْلَ نِدَاءِ الزَّوَالِ
وَاجِبَةٌ كَالصُّبْحِ رَكْعَتَانِ
فَذَا وَذَا قَالَ بِهِ مَذْهَبُنَا
فِي حَالِ خُطْبَتَيْهِ لِلنَّامِ
وَالظُّهْرِ وَاجِبٌ لَهَا كَذَا نَعُدُّ
وَهِيَ إِلَى أَذَانِهَا مُصَاحِبَةٌ

= كَالذِّكُورَةِ وَالْحَرِيَّةِ وَالْإِقَامَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْقُرْبَ يُحِبُّ بِكَوْنِ
فِي وَقْتِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أُمِّيَالٍ فَأَقْلُ ، وَالذِّكُورَةُ شَرْطٌ فِي وَجُوبِهَا اتِّفَاقًا ، وَالْحَرِيَّةُ شَرْطٌ عَلَى
الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لَا تُحِبُّ عَلَى الْعَدِّ ، وَالْإِقَامَةُ شَرْطٌ اتِّفَاقًا ، فَلَا تُحِبُّ عَلَى مُسَافِرٍ لَكِنْ إِنْ
حَصَرَهَا أَجْزَائُهُ كَالْعَدِّ وَالْمَرَاةِ . وَالْإِسْلَامُ ، فَلَا تُحِبُّ عَلَى كَافِرٍ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ خُطَابِهِمْ .
وَالْعَقْلُ ، فَلَا تُحِبُّ عَلَى مَجْنُونٍ مُطَبَّقٍ ، وَكَذَا النُّفُسُ عَلَيْهِ . وَالْبُلُوغُ فَلَا تُحِبُّ عَلَى صَبِيٍّ .
وَشُرُوطُ أَدَاءِ ، وَهِيَ مَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُكَلَّفِ تَحْصِيلُهُ كَالْإِمَامِ وَالْجَامِعِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْأَسْتِطَانِ .
(١) أَيْ أَوَّلَ شُرُوطِهَا مَوْضِعُ الْأَسْتِطَانِ مَعْرَا كَانَ أَوْ قَرْيَةً عِنْدَ مَالِكٍ تَتَصَفَّ
تِلْكَ الْقَرْيَةُ بِوَصْفِ الْمَضْرُ ذَاتِ قَرَارٍ : أَيْ اسْتِطَانٌ فَلَا يَكْفِي بِجَرْدِ الْإِقَامَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ ،
فَلَا تُحِبُّ عَلَى جَمَاعَةٍ مَعْرَا عَلَى قَرْيَةٍ وَعَزَمُوا عَلَى الْإِقَامَةِ بِهَا شَهْرًا ، وَلَا عَلَى الْقَبِيلِ بِالْحَيْمِ .

وَوَقْتُهَا وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ
فَصَلَّاهَا إِلَى الْغُرُوبِ فَأَذَرِ
فَهَذِهِ فُرُوضُهَا الْمُقَيَّنَّةُ
وَسُـنَنُهَا وَنَافِلَاتُهَا
ذَكَرَهَا عِيَاضٌ فِي قَوَاعِدِهِ
فَشَقَّ بِهِ وَبَسَّيْلِهِ أَقْتَدَهُ
إِنْ أَخَّرَتْ قَالُوا لِأَجْلِ التَّذَرُّعِ
أَوْ تَبَقَّ مِنْهَا رَكْعَةٌ لِلْمَضَرِّ
بِهَا تَصِيحٌ عِنْدَهُمْ مَبِينَةٌ
ثُمَّ مَوَارِغٌ وَمُقْبِدَاتُهَا

باب صلاة الجنائز

(بَابُ) صَلَاتِنَا عَلَى الْأَمْوَاتِ
صَلَاتِنَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
فَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ بِهَا قَدْ قَامُوا
وَعَدَّدُ التَّكْبِيرِ فِيهَا أَرْبَعُ
أَوَّلُهَا تَكْبِيرَةٌ الْإِحْرَامِ
وَبَعْدُهَا ثَلَاثُ تَكْبِيرَاتٍ
وَالْحَمْدُ وَالِدُعَاءُ بَعْدَ كُلِّ
وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ ^(١) وَالصَّلَاةُ
وَحُكْمُهَا فَقَلَّ عَنْ الرُّوَاةِ
كَذَا أَنْتَ عَنْهُمْ بِهَا الرُّوَاةُ
نَا عَلَى بَاقِيهِمْ مَسْلَامٌ
وَعَلَّمَاؤُنَا عَلَيْهَا أَتَجَمُّعُوا
وَنِيَّةٌ مَقَامُهَا وَفِي الْقِيَامِ
فِي حَالَةِ الْقِيَامِ مَقْرُوضَاتُهَا
تَكْبِيرَةٌ فَرَضٌ عَلَى الْمُصَلِّ
عَلَى النَّبِيِّ يَدْعُ لِلْأَمْوَاتِ

(١) ظاهره كالموطأ : أن الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والدعاء للبيت عقب كل تكبيرة ؛ وفي الإرشاد ينسب على الله تعالى عقب الأولى ، وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثانية ، ويدعو للبيت عقب الثالثة ، وظاهر قوله : يدع أنه لا يستحب دعاء معين ، وهو كذلك ، وكان أبو هريرة يتبع الخنازة من أهلها ، فإذا وضعت كبر وحده الله تعالى ، وصلى على محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال : اللهم إله عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به . اللهم إن كان محمداً فرد في إسمائه ، وإن كان مبيتاً تجاوز عنه =

وَحَتْمُهَا يَكُونُ بِالسَّلَامِ مُسْتَقْبِلًا فِي حَالَةِ الْقِيَامِ
وَلَيْسَ فِي صَلَاتِهَا قِرَايَةٌ وَلَا رُكُوعٌ عِنْدَ ذَوِي الرُّوَايَةِ
وَحَمْلُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَمِثْلُهُ الدَّفْنُ بِلَا امْتِرَاءٍ
وَعَنْهُ وَكَفَنُهُ مَسْنُونٌ وَدَفَنُهُ مُسْتَقْبِلًا يَكُونُ
مُسْتَقْبِلًا عَلَى الْيَمِينِ بُوْضْعُ وَعَقْدُ الْكَنْزِ جَمِيعًا تُزَعُ
وَسُنَّةُ الْقَبْرِ فَلَا يُضَيِّقُ وَلَا يُشَقُّ لَا وَلَا يُعَمَّقُ
وَكَوْنُهُ لَحْدًا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَهَيَّلُ التُّرَابُ
وَأَفْضَلُ الْحِجَارَةِ الْمَنْصُوبَةِ عَلَى الْقُبُورِ اللَّيْنُ الْمَضْرُوبَةِ
وَالْفَسَلُ بِالْكَافُورِ وَالسَّدْرُ حَسَنٌ بِبَارِدِ الْمَاءِ نَعَمٌ أَوْ إِنْ سَخُنَ
وَكُلُّ صِنْفٍ مِنْ إِبْنَاتِ أَوْ ذَكَرٍ يَفْسَلُ صِنْفُهُ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ
وَرَخَّصُوا لِلزَّوْجِ غَسْلَ الزَّوْجَةِ وَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا بَاسَمَا حُجَّةٍ
وَعَوْرَةُ الْمَيْتِ فَرَضًا تُسْتَرُّ كَالسُّتْرِ فِي حَيَاتِهِ لَا تُنْظَرُ

باب في ترك الصلاة على الشهيد والقسط

وَتُمْنَعُ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَالِكٍ عَلَى شَهِيدٍ مَاتَ فِي الْمَعَارِكِ

== اللهم لا تحرمانا أجره ، ولا تفننا بعده ؛ وفي الرسالة في الدعاء للطفل والصلاة عليه
ثنى على الله تعالى ، وتصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم تقول اللهم إنه عبدك ،
وإبن عبدك أنت خلقته ورزقته ، وأنت أمته وأنت تحييه . اللهم فاجعله لو الله سقيا
وذخرا وفرطا وأجرا ، وثقل به موازينهم ، وأعظم به أجورهم ولا تحرمانا وإياهم
أجرهم ، ولا تفننا وإياهم بعده . اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كفالة أبيه إبراهيم ،
وأبيه دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من أهله ، وعافه من نفة القبر ، ومن
مذاب جهنم .

وَقَوْلُهُ أَيْضًا كَذَاكَ يُنْتَعَمُ
وَالْقَطْعُ إِنْ لَمْ يَتَهَيَّلْ بَارِكًا
وَكُلُّ غَائِبٍ مِنَ الْأَمْوَاتِ
فَإِنَّهُ كَالْمَنْطِقِ لَا يُصَلِّي
وَكُلُّ مَدْفُونٍ بِلاَ صَلَاةٍ
عَلَى الْقُبُورِ نَحْبُ الصَّلَاةِ
هَذَا إِذَا كَانَ جَمِيعُ الْجَسَدِ
(الْقَوْلُ فِي الْكَفَنِ وَفِي الْحَنُوطِ
الْكَفَنُ وَاجِبٌ بِهِ يُبْدَأُ
وَالْكَفَنُ مِنْ قَطْنٍ وَمِنْ كَتَّانٍ
وَشَرْطُهُ الْبَيَاضُ وَالتَّغْطِيرُ
وَكَوْنُهُ وَثَرًا هُوَ الْمَرْدِيُّ
وَيَحْضُلُ الْأَجْرُ عَلَى الصَّلَاةِ
وَقَدَرُهُ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْذِيرِ
وَفِي حُضُورِ الدَّفْنِ مِثْلُ ذَلِكَ
وَيَحْرُمُ الصَّرَاحُ^(١) وَالنِّيَاحَةُ

وَسُنَّةُ الرَّسُولِ فِيهَا تَتَّبَعُ
فَكَالشَّهِيدِ إِذْ لَهُ مُكَوِّبًا
فِي بَيْتٍ أَوْ وَادٍ وَفِي الْقَلَاتِ
هَلْبُهُ فِي مَقْبَرِهِ إِنْ حَلَّ
فَقَبْرُهُ كَمِثْلِ تِلْكَ الدَّائِ
كَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ رُوَاةُ
أَوْ جُلُهُ وَالْخَلْفُ فِي مِثْلِ الْيَدِ
وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الشَّرُوطِ
وَبَعْدَهُ حَنُوطُهُ يُوَدَّى
وَالْقَطْنُ أَوَّلَى وَيَجُوزُ النَّائِي
وَيُكْرَهُ الصَّبَاغُ وَالتَّجْمِيرُ
إِذْ فِي ثَلَاثٍ كَفَنَ النَّبِيَّ
لِكُلِّ مَنْ صَلَّى عَلَى الْأَمْوَاتِ
كَأَحَدٍ يُرَوَى عَنِ الرَّسُولِ
يُحْصَى مَنْ يُؤَارِهِ هُنَاكَ
وَالضَّرْبُ لِلْخَدِّ كَذَا حِرَاحَةُ

(١) قال ابن حبيب : لا يجوز النياحة في الإسلام ، وهي من تقايا عمل الجاهلية
فنبى للإمام أن ينهى عنها ، ويضرب من يفعلها ، وكذا فعل أمير المؤمنين عمر

باب في الصبر وحسن التعزية (١)

وَالصَّبْرُ أَوَّلَىٰ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ فَأَبْدَأُ بِهِ فَهُوَ إِلَيْكَ أُنْفَعُ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي حَيَاةٍ لَا بُدَّ لِلْمَوْتِ لَهُ مَسِيٍّ أَيْ
وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ وَفَانٍ وَلَيْسَ يَبْقَىٰ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
إِلَّا إِلَهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَجَائِزٌ عَلَىٰ خِلَافِهِ الْقَدَمُ
إِذْ كُلُّ مَنْ تَسْمُهُ تَخْلُوقًا فَجَائِزٌ عَـدَمُهُ حَقِيقًا
وَسُورَةُ الرَّعْدِ إِذَا قَرَأْنَا عِنْدَ حُضُورِ مَوْتٍ مَنْ حَضَرْنَا
فَوْتُهُ قَالُوا يَخَفُ حَقًّا وَتَخْرُجُ الرُّوحُ يَلَا مَشَقًّا
وَفِي الْحَدِيثِ أَقْرَأُ يَا سَيِّدَنَا إِنَّ تَزَلَ الْمَوْتُ بِمَعِينِنَا
وَسُنَّةٌ نَلْقِيهِ الشَّهَادَةَ لِكَيْ يَكُونَ الْحَتْمُ بِالسَّعَادَةِ
هَذَا تَمَامُ النُّظْمِ فِي الْجَنَازَةِ وَتَقْدِيمُهَا سُنَنٌ مُتَكَارَةً

= ابن الخطيب رضى الله عنه ، ضرب نائحة بالدارة على رأسها ، قال بعض العلماء الكاء على ثلاثة أقسام : حائر اتفاقا ، وهو البكاء بالدموع من غير صوت ، وهو جائز قبل الموت وبعد ، وبكاء الدموع على جهة التجمع وفراق الأحبة ، وهو جائز قبل ويمتنع بعده ، والثالث ممنوع اتفاقا ، وهو الصراخ والنباح ، ولا يجذب الميت بكاء ممنوع شرعا إن لم يوص به ، وأما إن أوصى به فيجذب عليه ؛ كقول طرفة :
إذا مت فاصبى بما أنا أهله وشق على الحبيب يا ابنة معبد
وعلى هذا يحمل خبر الخيرة بن شعبة « من ينع عليه فإنه يجذب بما ينج عليه به يوم القيامة » أخرجه البخاري ومسلم . ويحرم ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، وخدش الوجوه .
(١) مشى صاحب المختصر على أن التعزية مستحبة ، وفي الجواهر : تسر ، ومن الحمل على الصبر بوعده الأجر والدعاء للميت والمصاب سواء قبل الدفن أو بعد كانت الميتا صغيرا أو كبيرا أو عبدا أو رجلا أو امرأة .

باب السنن المؤكدة الخمس

وَهِيَ خَمْسُ سُنَنِ مَوْءُودَةٍ
عِيدَانِ وَالْخُسُوفُ وَاسْتِثْقَاءُ
فَهْذِهِ الْخَمْسُ عَلَيْنَا وَاجِبَةٌ
وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرُّغَائِبِ
وَكُلُّ نَفْلٍ إِنَّمَا يُرْغَبُ
فَسَمِّهِ رَغِيْبَةً لِذَلِكَ
وَلَا يَجُوزُ النَّفْلُ خَذُ نَقِيضَةٍ
وَكُلُّ مَسْنُونٍ وَنَفْلٍ فَأَعْلَمَنَّ
وَالسُّهُوُّ مِنْ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ
فَمَا بِهِ يَدْخُلُ فِي التَّعْلَمِ (١)
وَيُلْحَقُ بِذَا الَّذِي تَصَدَّرَا

وَهَا أَنَا تَائِبٌ بِهَا عَلَى حِدَةٍ
وَالْوَسْرُ أَيْضًا وَبِهِ الْوَفَاءُ
لَكِنَّ فِي أَوْقَاتِهَا الْمُنَاسِبَةُ
وَقِيلَ: بَلْ مَسْنُونَةٌ فِي الْغَالِبِ
فِي فَعْلِهِ لِأَجْلِ أَجْرِ يُكَسَبُ
وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ فِي ذَلِكَ
لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مِنْ فَرِيضَةٍ
سَلَامَةٍ مِنْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ
كَالسُّهُوِّ فِي الْفَرَضِ كَذَا فِي النَّصِّ
وَجُوبُهُ يُرَى لِكُلِّ مُسْلِمٍ
رَزَقَهُ الذِّكَاةَ خَذَهَا مُبْصِرًا

باب الذكاة

عِلْمُ الذِّكَاةِ خَذُهُ بِالْيَقِينِ
لِأَنَّهُ لَا نَكَلْنَا مُسْتَوْحِبَةً
وَذَلِكَ فَرَضٌ مِنْ فُرُوضِ الدِّينِ
وَالْأَكْلُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الطَّيِّبَةُ

(١) لك قوله : ما وفي خطي وفاة سابقا من ٥٥ . هو موجود في بعض النسخ .
وساقط من النسخة التي شرح عليها الشارح الشيخ التائي رحمه الله تعالى فلم يتكلم على ذلك في شرحه .

وَالطَّيِّبَ أَعْلَمَ فَهُوَ الْخَلَالُ
ثُمَّ فَرُوضُ الذَّنْحِ عَقْدُ النِّيَّةِ
وَإِنْ يَكُنْ ذَّنْحٌ لِمَعْرِ الْأَكْلِ
وَقَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ نَظَقٌ وَاجِبٌ
وَقَطْعُهُ الْأَوْدَاجَ وَالْخَلْقُومَا
فِي مَرَّةٍ قَالُوا وَيَا نَصَّالِ
وَالْقَطْعُ مِنْ فَوْقِ الْمُرُوقِ بَتَّةً
وَجَوَزَةُ الذَّبِيحَةِ بِاللَّسِ
مُوجَّهًا لِلْقِبْلَةِ الْكَرِيمَةِ
فَهَذِهِ الشَّرُوطُ فِي الذَّبِيحَةِ
وَعَكْدُهَا يُوجِبُ فِيهَا الْخِلَالَ
كَتَرِكِ بِسْمِ اللَّهِ عَمْدًا يُوجِبُ
وَرَزْكَهَا سَهْوًا يُبَيِّحُ الْأَكْلَ
وَتَرَكَ الْأَسْتِقْبَالَ مِنْ ذِي الشَّانِ
وَعَمْدُهُ شَدَّدَ فِيهِ أَنْ شَهَابُ
[فَصْلٌ] وَفِي رَفْعِ الْيَدِ تَفْصِيلًا
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ الْجِلْدِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ الْخَلْقِ

كَذَا إِذَا فِي شَرْحِهِ يُقَالُ
يَنْوِي اسْتِبَاحَ كُلِّ ذِي الذِّكَّةِ
فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْ أَصْلِ
وَالْخُلْفُ فِي السَّرِّ بِهَا بِصَاحِبٍ
قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ عُمُومًا
بِلَا تَرَاحٍ وَبِلَا أَنْفِصَالِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا فَمَيْتَةً
تَحُوزُهَا بِأَمْرِهَا لِلرَّأْسِ
هَلَى سَبِيلِ السُّنَّةِ الْقَوِيمَةِ
مَهْمَا بَدَتْ فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ
وَيُوجِبُ إِحْلَافُ قُلٍّ وَالْعِلَالُ
تَحْرِيمُهَا وَأَخْتَلُ فِيهَا الْوَاجِبُ
وَالْجَهْلُ فِيهِ الْخُلْفُ فَأَعْلَمُ نَقْلًا
يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ وَبِالنَّسْيَانِ
وَقَالَ: تَحْرُمُ خِلَافًا لِلْكِتَابِ
قَبْلَ تَمَامِ الذَّنْحِ خُذْ تَخْصِيلًا
مَعَ لَحْمِهِ فَلَا خَرَجَ فِي الرَّدِّ
أَوْ وَدَجٍ وَلَمْ يَنْبِ بِمَا بَقِيَ

قَالِكُ وَصَحْبُهُ قَدْ قَطَعُوا
وَإِنْ يَكُنْ رُجُوعُهُ فِي النَّوْرِ
فَابْنُ حَبِيبٍ يَسْتَحِلُّ الْأَكْلَ
وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ عَنْ عَذْرِ
فَأَحْكُمُ بِذَا وَلَا تَخَفْ إِنْكَارًا
[فصل] وَلَا ذِكَاةٍ أَيْضًا مِنْ
مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَوَجَّهَ الذَّبِيحَةُ
تُسَوِّفُهَا وَكَوْنُهَا بِالرُّفُقِ
وَسَلَخُهَا بَعْدَ وَفَاةٍ رُوحَهَا
وَطَرَحُهَا رِفْقًا عَلَى الْبَسَارِ
وَبِيْدُهُ يُفْضِي بِهَا لِلْبَشَرَا
وَبِرَّتِي جُبَّتْهَا عَنِ الْبَدَنِ
وَشَفَرَةُ الذَّبْحِ تَكُونُ حَدًّا
وَلَا يَكُونُ الْحَدُّ وَهِيَ نَاطِرَةٌ
وَأَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ وَهُوَ أَمْتَلُ
وَقَدْ أَنْتَ عَنِ النَّبِيِّ قَوْلُهُ
وَلَا يَكُونُ ذَبْحُهَا وَآخِرَةٌ
وَلَا يَكُونُ سَلَخُهَا وَالْحَدُّ

عَنْهُمْ بِنَصٍّ أَنْ الْأَكْلَ مَنَعُوا
وَأَجْمَزَ الذَّبْحَ إِذَا فِي الْأَمْرِ
وَقَالَ سَخَنُونَ : حَرَامٌ يُبْتَلَى
فَسْتَبَاحٌ رَدُّهَا فِي الْأَثَرِ
وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ اضْطِرَارًا
قَدْ يَحْسُنُ الذَّبْحُ بِهَا وَيُتَّقَنُ
لِلْقَبْلَةِ فِي الْقَوْلَةِ الصَّحِيحَةِ
لِأَجْلِ لَا تَذْبَحُهَا فِي الضَّيْقِ
خِيفَةً أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَوْتُهَا
الذَّبْحُ قَوْلِي فَأَعْتَبِرْ يَا قَارِي
لِكَيْ يُزِيلَ صُوفُهَا وَالشُّعْرَا
بِيَدِهِ الْبُشْرَى وَذَا كُلُّ حَسَنٍ
مَطْحُونَةٌ مِنْ قَبْلِ ذَا مُقَدَّأَ
ذِكْرُهُ أَهْلُ الْعُقُولِ الْوَافِرَةِ
فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَقْتُلُ
وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ
نَاطِرَةٌ لَهَا وَلَا بِالْحَاضِرَةِ
مُصَاحِبًا لِرُوحِهَا مُسْنِدًا

وَالنَّفْسُ كَالسَّائِحِ بِهَذَا الْمَقَرِّ
وَحَلَّتْهَا مِنْ رَبِّطِهَا لِتَضْطَرِبَ
وَمِنْ شُرُوطِ الذَّابِحِ الْبُلُوغُ
وَقَادِرًا عَلَى اسْتِيفَاءِ الذَّبْحِ
فَهَذِهِ الشُّرُوطُ بِاتِّفَاقٍ
قَالُوا : وَمَا ذَبْحَةُ الْكِتَابِ
وَقَدْ قَرَأْنَا نَصَّ ذِي الْجَلَالِ
وغير ما اتَّفَقَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ
فَذَبْحُ غَيْرِ الْبَالِغِ يَجُوزُ
وَالرَّأْيُ فِي ذَبْحِهَا كَذَلِكَ
وَمِثْلُ ذَا الْخُنْثَى مَعَ الْخِصْيِ
فَمُخَرِّجُ الْكِتَابِ خُذْ بَيَانًا
وَكُلُّ مَا مِنْ عَقْلُهُ مَسْلُوبٌ
فَذَبْحُهُ عَلَى اتِّفَاقٍ يَحْرُمُ
وَالنَّسْلُ الْمُرْتَدُّ وَالْمَجْرُوسُ
ذَكَائِهِمْ تَحْرُمُ بِالْإِجْمَاعِ
وَتَارِكُ الصَّلَاةِ ذَاكَ مُبْتَدِعٌ
فَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ فِي الْوَاضِحَةِ

يُمْنَعُ قَبْلَ الْمَوْتِ عَنِ مَاقِلْنَا
فَأَبْعَدُ وَبَاعِدُ يَا أَخِي لَا تَقْتَرِبْ
وَمِنْ شُرُوطِهَا وَعَاقِلًا يَسُوعُ
وَعَارِفًا بِهِ ، تَفَهُّمُ شَرْحِي
يُقْضَى بِهَا فِي كُلِّ ذِي الْآفَاقِ
لِنَفْسِهِ يَدْخُلُ فِي ذَا الْبَابِ
طَمَاحُهُمْ إِنَّمَا مِنَ الْحَلَالِ
فَخَلَفَهُمْ نَعَمُ يَسْرِي إِلَيْهِ
إِنْ كَانَ مَعَهُ عُرْفٌ أَوْ تَمْيِيزُ
وَفِيهَا كَرَاهَةٌ لِمَالِكٍ
وَالْأَغْلَفُ الْبَالِغُ لَا الصَّبِيَّ
فِي ذَبْحِهِ لِنَسْلِهِمْ إِنْ كَانَا
سَكْرَانًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَكْلُوبًا
كَذَا صَبِيٍّ مِثْلُهُ لَا يَنْفَعُهُمْ
وَكُلُّ ذِي رَنْدَقَةٍ مَنَجُوسٌ
مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ لَا وَلَا زَرَأَعٍ
إِذْ لَمْ يُحَافِظْ وَقْتَهَا وَيَتَّبِعْ
لِكُفْرِهِ وَقَيْنَ بِهِ الْمُنَاكَحَةَ

وَقَدْ أَتَى فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ
وَعِنْدَهُمْ فِي كُفْرِهِ مَقَالُ
وَقِسْ عَلَيْهِ كُلَّ فَاسِقٍ بَدَا
وَفِي ذِكَاةِ الْأَيْسَرِ قَوْلَانِ :
هَذَا وَفِي نَظْمِي ^(١) وَفَاءً سَابِقًا
تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ذِي الْقَصِيدَةِ
نَظْمَتُهَا مُحْتَسِبًا فِي مَنَزِلِي ^(٢)
وَمَعَهُ فِيهَا رِجَالٌ خُشِعُ
حَفِظَهَا اللَّهُ ^(٣) مِنَ الْآفَاتِ
وَشَهْرَةُ التَّمَامِ فِي الزَّمَانِ
فِي ثَالِثِ الْأَعْوَامِ مَعَ خَمِينَا
قَدْ أَنْبَأَ التَّارِيخُ بِالنَّمْلِ
لَيْسَ لَهُ خَطُّ مِنَ الْإِسْلَامِ
فَذَنَحْ قَتْرَهُ أَخِي حَلَالُ
مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ وَبَاغٍ أَعْتَدَى
الْكُرْهُ وَالْجَوَازُ قُلُ بِالثَّانِي
فَتَشْكُرُ الْإِلَهَ شُكْرًا بِالْفَاءِ
بِمَجْمُوعَةٍ لِلْمُبْتَدَى مُفِيدَةٍ ^(٤)
فِي بُقْعَةٍ حَلَّ بِهَا ذَاكَ الْوَلِي
يُجْتَهِدُونَ لَيْلَهُمْ لَا يَتَهَجَعُ
بِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ
فِي غُرَّةٍ ^(٥) شَهْرِ رَجَبِ الثَّانِي
بَعْدَ ثَمَانِيَةِ عَشْرِينَ
كَأَلْجَلِ الْمُخْتَوْمِ ^(٦) بِالْأَيَّامِ

(١) أي تم نظمي وفاء سابقا : أي تاما كاملا ، وقوله : بالفاء : أي جيدا أي بلغ في الجودة مبلغا .

(٢) ولا خصوصية للمبتدى ، بل فيها فوائد كثيرة لمنتهى لا توجد إلا في الكتب المطبوعة ، ويشهد لذلك قوله في أول النظم : نريد ما كي تحصل الإفاده :

لكهل أو شيخ أو الصبيان أو من يريد علم هذا الشأن

(٣) لا يعرف منزله الذي أشار إليه ، ولا ذاك الولي الذي نبه عليه .

(٤) الضمير المؤنث يحتمل عوده على القصيدة أو البقرة .

(٥) أي آه أم النظم في غرة شهر ربيع الثاني أي أوله ، وغرة كل شيء أوله .

(٦) يحتمل أنه ملحقا للجملة أو بالحاء الهلالية ، وكل منها واضح .

طَوْبِي ^(١) لِمَنْ يَشْهَدُهُ بِاطَاعَةِ
فِيَا عَظِيمَ الْجُودِ وَالْإِحْسَانِ
أَمِنَّا مِنْ فِتْنَةِ الْقُبُورِ ^(٢)
وَأَكْفِنَا مِنْ عَثَرَاتِ الْآخِرَةِ
وَأَجْعَلْنَا يَا ذَا الْجُودِ فِي حِمَاكَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ عَفْوُكَ فِي الْحَقِيقَةِ
لِأَنْفِي ثَقُلْتُ بِالذُّنُوبِ
فَأَمِنْ عَلَى يَا سَيِّدِي بِتَوْبَةٍ
يَا ثِقَتِي يَا أَمَلِي يَا غِيَاثِي
وَأَغْفِرْ لَوَالِدَيَّ يَا رَحْمَنُ
وَأَغْفِرْ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ
يَا رَبُّ وَأَجْعَلْ نَاظِمَ الْأَنْبِيَاءِ
الْيَوْمَ وَاللَّيْلُ وَجُزْءَ السَّاعَةِ
يَا مُلْجَأَ الْخَائِفِ لِلْأَمَانِ
وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَالشُّبُورِ
يَا وَاسِعَ الْجُودِ يَا ذَا الْمَغْفِرَةِ
فَمَا لَنَا مِنْ نَاصِرٍ سِوَاكَ
فَقَدْ هَوَتْ مَفِيزَتِي غَرِيبَةً
مُقَرَّبًا بِكُلِّهَا الْعُيُوبِ
مَقْبُولَةً يَا مَنْ إِلَيْهِ الرُّغْبَةُ
ثَبَّتْنِي فِي الدُّنْيَا وَفِي آخِرَتِي
مَغْفِرَةً بِعَمَلِ الْأَمَانِ
وَالَّذِي عَمَلْنَا وَعَلَّمَهُ
مِنْ الَّذِي أَمِنْتَ فِي الْآيَاتِ

(١) في الحديث طوبى : شجرة في الجنة مسيرة مائة سنة ، ثياب أهل الجنة تخرج من أكتافها ، وعنه صلى الله عليه وسلم : « هي شجرة أصلها في داري ولاداري من دوركم إلا يرى فيها غصن منها » .

(٢) فيه دليل على أن من الناس من يوقى فتنة القبر عند السؤال ، والأخبار تدل على أن فتنة صفة واحدة ، وعن بعضهم : إن المؤمن يفتن سبعة ، والنافق أربعين صابحا ، وقد قيل إن سبعة لا يبطلون : الشهيد ، وحكي الجزولي أنه يبطل ، والرباط والبطون والصديق والعاقل ، وقيل : يبطل ، واليت يوم الجمعة أو ليلتها ، وقارى سورة الملك كل ليلة ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

يَجَاهُ سَيِّدِ الْوَرَى مُحَمَّدٍ	سَيِّدِ كُلِّ أَتَمَرٍ وَأَسْوَدِ
وَأَفْتَحْ عَلَى الْقَارِي لَمَّا بَعَا قَصْدُ	لِأَنَّكَ الْمُعْطَى الْكَرِيمُ لِلْأَبَدِ
وَصَلِّ يَا رَبُّ عَلَى النَّبِيِّ	مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ الْعَلِيِّ
ذَاكَ الَّذِي حَنَّتْ لَهُ الْحَمَامَةُ	وَضَلَّاتٌ مِنْ فَوْقِهِ النَّمَامَةُ
وَسَبَّحَتْ فِي كَفِّهِ الْحَصَاةُ	وَعَجَزَتْ عَنْ وَضْفِهِ الرُّوَاةُ
ثُمَّ الرِّضَا عَنْ صَحْبِهِ وَآلِهِ	وَزَوْجِهِ وَتَأْيِيعِ وَتَالِهِ
هَذَا كِتَابٌ فِيهِ عِلْمٌ دِينِكَ	إِلْزَمَ قِرَائَتَهُ لِيَكُنْ يُمِينِكَ
عَلَى الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ عَائِدَةً	فِي كُلِّ يَوْمٍ تَطْلُبُ فَوَائِدَهُ
وَعَنَّهُ فِي يَوْمِ الْحَاجِّ تُنَالُ	فَلَا تَكُنْ عَنْ مِثْلِ هَذَا تَفْغُلُ
فَهَذِهِ مِنِّي لَكُمْ نَصِيحَةٌ	وَاللَّهُ لَا يُبْدِي لَنَا فَضِيحَةً
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ	نَسْأَلُهُ الْخَيْرَ عَلَى الْإِسْلَامِ

نعت منظومة مقدمة ابن رشد

وبلها

منظومة مبطلات الصلاة

منظومة مبطلات الصلاة

تأليف

الولى البكرى سيدى محمد الرقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَتُبْطَلُ الصَّلَاةُ^(١) عَمْدًا بِالنَّجَسِ فِي جَسَدٍ أَوْ بُقْعَةٍ أَوْ مَا لَيْسَ
مَعَ قُدْرَةٍ وَسَعَةٍ فِي الْوَقْتِ وَيُضَافُ الْمَاءُ خُذْ بِالثَّبَتِ

(١) أى لأن الطهارة من الحدث لجسده وثوبه ومكانه شرط لصحة الصلاة ابتداءً ودواماً ولو نفلاً أو جنازة أو سجود تلاوة إن ذكر وقدر ، فسقوطها في صلاة مبطل كذا كررها فيها بناء على القول بوجوب إزالة النجاسة ، وأما على القول بالسببية ، فلبست بشرط صحة بل بشرط كمال أكيد ، وعنى عما عسر الاحتراز عنه من النجاسات ، وهذه قاعدة كلية وذلك كحدث ملازم كثيراً بأن يأتي كل يوم ولو مرة فيعنى عما أصاب منه سواء كان بولاً أو مذاً ، أو غيرها ، وبإباح دخول المسجد به مالم ينجس تلطخه فيستع ، وكبال باسور حصل في يده ، فلا يلزم غسلها منه إن كثر الرد بها بأن يزيد على المرة في كل يوم بخلاف حصول بلل الباسور في ثوب أو بدن ، فإنه يبنى عنه ، وإن لم يكثر الرد ، وكنوب مرضعة ، أو جدها ، فإذا أصابها شيء من نجاسة الولد بعد التحفظ عى عنه لا إن لم تحفظ ، ومثلها الكتاف والجزار ، وكدون درهم من دم مطلقاً منه ، أو من غيره ، وفيح وصديد ، وكبول فرس لغاز بأرض حرب وكأثر ذباب حل على نجاسة ، ثم على الثوب أو الجسد وكوضع حجامه ركطين مطر وإن اختلطت العذرة بالمصيب لأن غلت النجاسة على الطين ولا إن أصاب عينها ثوباً أو غيره اهـ من الشرح الكبير مع الاسوقى عليه .

وَالْبَيْتُ فِي أَطْرَافِهَا نَجَاسَةٌ وَرَأْسُهُ إِسْقَافُهَا تَمَاسَةٌ
تَبْطُلُ فِيهَا كَالْخَبَا وَنَحْوُهُ كَمَا حَكَاهُ الْبُرْزُلِيُّ عَنْ شَيْخِهِ
وَإِنْ تَكُنْ طَاهِرَةً مُقْتَمِدَةً بِرَأْسِهِ أَيْضًا عَلَيْهَا فَامِيدًا
وَحَامِلٌ لِمَا بِهِ يَتَّصِلُ أَوْ سَقَطَتْ عَلَيْهِ فِيهَا مُبْطِلٌ
وَبَسَطُ بَقْعٍ ثَوْبِهِ عَلَيْهَا وَلَيْسَ لِلْبَاقِي فَخْذٌ تَنْبِيهَا
وَبِأَعْيَادِهِ عَلَيْهَا بَطَلَتْ كَذِكْرِهَا وَإِنْ يَمُودُ حُرَّكَتْ
وَالْمَرْءُ ذُو نَجَاسَةٍ بِثَوْبِهِ فِي الْمَزَاحِمَةِ لَا بَأْسَ بِهِ
وَذِكْرُهُ لِلْمَاءِ فِي الرَّحَالِ أَوْ ذِكْرُ الصُّرْيَانِ ثَوْبًا تَالِ
أَوْ طَرَأَ الْعِلْمُ بِهِ كَالْمُنْفَقَةِ فِيهَا كِنْيَةُ الْمُقِيمِ حَقَّقَهُ
جَبِيرَةٌ تَسْقُطُ خُفٌّ أَنْحَرَقَ وَكَثْرَةُ الْقُلُوبِ وَالْقِيَمَةُ مَبْقُ
وَيَنْتَمِمْ عَلَى الْجَنَسِ وَمَا ضَاهَاهُ أَوْ بِخَاتَمٍ تَبَيَّنَا
ثُمَّ عَلَى مَعَادِنِ النَّقْدِ وَمَا نُقِلَ مِنْ غَيْرِ كَشَبٍ أُنْتَمَى
وَالشُّكُّ فِي النِّيَّةِ وَالْإِحْرَامِ وَالْوَقْتُ وَالْحَدَثُ وَالسَّلَامُ
وَالْقَدْخُ بِالتَّفْهِيمِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ

وَالْفَتْحُ عَمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي عَمَلٍ

قَهْقَرَةٌ وَلَوْ تَمَادَى مَعَ إِمَامٍ دُخُولُ فِي أُخْرَى بِنِيَّةِ السَّلَامِ
ذِكْرُ صَلَاةٍ فِي صَلَاةٍ أَوْ بِمَا تَرْبِيَةٍ فِيهَا يَحِبُّ فَأَعْلَا
أَوْ يَطْرُقُ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ كَلِمَةٍ تَرَكَهَا مِنْ ظَهْرِهِ

كَتَرَكَ أَعْلَى الْخَفِّ أَوْ كَمُشِغِلٍ عَمَّا أَتَى مِنْ فَرَضِهَا الْمُحْصَلِ
وَتَرَكُ رَفَعَ الْيَدِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

أَوْ زَادَ مِثْلَهَا كَصُبْحِ رَكْعَتَيْنِ
وَبِأَعْتَادِهِ إِذَا زَالَ سَقَطَ أَوْ زَادَ نَحْوَ سَجْدَةٍ عَمْدًا قَطَطَ
أَوْ جَاهِلًا نَفَخَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ كَلَّمَ لَاسْتَهْوَا رَوَوْا
أَكَلَ وَشَرِبَ مَعَ سَلَامٍ يَفْتَرِنَ

وَبِأَنْصِرَافِ حَدَثٍ وَلَمْ يَكُنْ
وَكَاثِرُ عَافٍ وَسَلَامُهُ عَلَى شَكٍّ فَإِنْ أَنَّهُ قَدْ كَمَلَا
يَبْلُغُهُ نَحْمَةً عَمْدًا وَرَدَّ وَرِدَّةٌ أَوْ لِلْفَضَائِلِ سَجْدَةٌ
أَوْ سَجْدَةُ الْمَسْبُوقِ بِمَدْيَا مَمَّةٍ أَوْ قَبْلِيًّا وَلَمْ يُؤَافِ رَكْعَتَهُ
كَتَرَكَ قَبْلِيَّ أَتَى عَلَى سُنَنِ ثَلَاثَةٍ فَأَعْلَى أَنْ طَالَ الزَّمَنُ
لِذِكْرِهِ يَأْصَاحُ فِي الصَّلَاةِ أَرْبَعُ أَحْوَالٍ مُفْصَّلَاتٍ
فَرَضٌ فِي فَرَضٍ حَيْثُ طَالَ أَوْ رَكَعَ

فَسَدَدْنَا عَلَى الْكِتَابِ الْمُنْبَعِ
وَنَقَلَ فِي نَقْلِ تَمَادَى فِيهَا كَنَقَلَ فِي فَرَضٍ فَخَذَ تَنْبِيهَا
وَعَكْسُهَا فَرَضٌ أَتَى فِي نَقْلِ كَالْأُولَى فِي أَحْكَامِهَا بِأَحِلِّ
كَتَرَكَ رُكْنًا وَمَرْطًا يُنْبَدَا بِطُولٍ أَوْ خُرُوجِهِ الْمَسْجِدَا
وَمَنْ أُقِيمَتْ عَنْهُ وَهُوَ فِيهَا كَتَرَكَ عَمْدًا سُنَّةً تَلِيهَا

أَوْ هُوَ فِي الْمَقَرِّ قَدْ صَلَّاهَا وَفِي الْمَشَاءِ وَتَرَاهَا قَضَاهَا
أَوْ صَلَّى رَاكِبًا لَيْفٍ عَذْرٍ أَوْ فَوْقَ بَيْتِ اللَّهِ دُونَ الْحَجَرِ
مُسْتَذِيرًا مُشْرِقًا مُغْرَبًا تَرَكَ يُقِينِ وَأَجْتَنَاهُ نُسْبًا
وَبَطَّاتٍ خَلْفَ مُعِيدٍ وَأَمْرًا تَحْتُونِ حُنْثَى قَاسِيٍ بِجَارِحَةٍ
مَأْمُومٍ وَكَافِرٍ وَمُحَدِّثٍ عَمْدًا وَعِلْمٍ مُقْتَدٍ بِالْمُحَدِّثِ
بِعَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ بِجَاهِلٍ أَوْ بِأَمٍّ لَيْفٍ يَأْسَانِي
أَوْ قَارِيٍّ مَاشِدٍ أَوْ صَبِيٍّ فِي فَرَضٍ وَعِيدٍ فِي جُمُعَةٍ تَنِي
وَهَلْ بِلَا حِينَ أَوْ أَلَا الْفَاحِشَةَ خَلْفَ كَبِيرٍ ظَاوٍ ضَادٍّ وَاضِحَةٍ
وَمَنْ نَوَى الْإِنْتِمَاءَ ثُمَّ قَعَّرَا عَمْدًا فَتَبَطَّلُ كَمَكْسِيهَا يُرَى
وَبِمُخَخِ الْفَقْرِ لِلْإِمَامِ فِي رَيْبِ الْقَضْرِ أَوْ الْإِنْتِمَاءِ
وَنَاطِرُ عَوْرَتِهِ^(١) أَوْ عَوْرَةٍ إِمَامِهِ لَا غَيْرُ ذِي يَثْبُتِ

(١) لأن سر عورة المكلف بكثيف شرط لصحة الصلاة إن ذكر وفرد على
لعنه فتبطل بتركه فبعد أبدا مع الذكر والقدرة ، ومع عدم أحدهما بعيد في الوقت
وقيل : إن السر واجب غير شرط لصحة الصلاة ، فبأنه تاركه عمدا وبعيد في الوقت
كما بعيد العاجز والداي بلانم ، وقيل : بالنسبة ، وقيل : بالنسبة ، ولم يفسر واحد
هذين القولين ، والخلاف في العورة المطلقة ، وهي من رجل السوانان ، وهما من القدم
الذكر والانتبان ، ومن المؤخر ما بين ألبية ، وهو فم الدبر ، وسمي ما ذكر سوانين
لأن كنههما يسره لشخص ، ويدخل عليه الأحران ، فبعد مكشوف الألبين أو العانة
كلا أو بعضاً بوقت ، ومن أمة : الفرج وما والا من العانة ، وأما الفخذ وما فوق
العانة للسرة ، فليس من العورة المغلظة فتبعد لكشفه في الوقت ، ومن حرة ما عدا
صدرها وأطرافها وليس منها الساق بل من الخفية ، والحاصل أن المغلظة من الحرمة بالنسبة
للصلاة بطنها ، وما حاذاه من السرة الركبة وهي خارجة فتدخل الألبان والفخذان =

فهرس

نظم مقدمة ابن رشد

صفحة	صفحة
١٧ باب فضائل التيمم .	٣ خطبة الكتاب .
١٨ • المسح على الخفين	بيان ما فرض على العباد .
فرائض الصلاة وسنها	٦ فرائض الوضوء .
ومستحباتها .	٧ القول في سننه .
٢٢ القول في القناع للنساء .	٨ فصل في فضائل الوضوء .
٢٤ الشروط التي توجب الصلاة .	فصل في مكروهات الوضوء .
٢٥ شروط الإمامة .	٩ نواقض الوضوء .
٢٨ بيان حكم الاقتداء بالإمام .	١٢ باب الغسل .
• بيان حكم السهو .	بيان حكم الغسل من فرائض
٣١ بيان حكم المسبوق .	وسنن وفضيلة .
٣٢ بيان حكم سهو الوضوء والغسل .	١٤ فصل في السنن .
٣٣ بيان حكم صلاة الجماعة .	١٥ باب فضائل الغسل .
٣٥ باب الزكاة .	١٦ بيان فرائض التيمم وسننه
• أصناف الحبوب .	وفضائله .
• زكاة التمار .	باب فرائض التيمم .
• زكاة العين .	١٧ باب سنن التيمم

منفعة	منفعة
٤٥ باب صلاة الجمعة .	٣٨ باب زكاة الإبل .
٤٧ » صلاة الجناز .	» زكاة الفم .
٤٨ » في ترك الصلاة على الشهيد	٣٩ » زكاة البقر .
والسقط .	» زكاة الحبوب .
٤٩ القول في الكفن وفي الحنوط	٤٠ بيان حكم الصوم .
وما يليهما من الشروط .	٤١ سنن الصوم .
٥٠ باب في الصبر وحسن التعزية .	٤٢ باب الاعتكاف .
٥١ » السنن المؤكدة الخمس .	» زكاة الفطر .
» الزكاة .	فصل في بيان المستحب في رمضان .
٥٢ فصل في رفع اليد قبل تمام	٤٣ القول في مكروهات الصيام .
الذبح .	٤٤ باب شروط الحج وأركانه .
٥٣ فصل في سنن <u>الزكاة</u> .	» سنن الحج .
٥٨ منظومة مبطلات الصلاة .	٤٥ » مواقيت الحج .
للامامة السيد محمد الرقيق	